علّةُ خلقِ الكافرِ

تأليف: الشيخ محمّد بن الحسن بن عليّ الحرّ العاملي

المتوَفَى سنَة (١١٠٤ هـ)

(القسم الثالث)

تَحقِيق : فرَاس خُضير حسن الأسديّ

مركز الإمام الحسين عليه السلام للمخطوطات و التحقيق

العتبة الحسينية المقدسة

The reason for the disbeliever's character Composition

Sheikh Muhammad bin Al-Hassan bin Ali Al-Hurr Al-Amili

He died in the year 1104 AH / Section Three

Investigation: Firas Khudair Hassan Al-Asadi

Imam Hussein, pbuh Center for Manuscripts and Investigation

Holy Shrine of Hussein

Email: fras.k1976@gmail.com

الفصل السابع

في ذكر بعض الأحاديث الدّالة على إثبات القدرة والاختيار للعبد

فضلاً عمّا ذكرنا

ولنذكر من ذلك اثني عشر:

الأوّل: ما رواه الكليني عن الرضا عليه السلام أنّه سُئِل عن الاستطاعة، فقال: "يستطيع العبد بعد أربع خصال: أن يكون مخلّى السرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح، له سبب وارد من الله" قال: قلت: جُعلت فداك، فسّر لي هذا؟ قال: "أن يكون العبد مخلّى السّرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح يريد أن يزني، فلا يجد امرأة، ثمّ يجدها، فأمّا أن يعصم نفسه فيمتنع كما امتنع يوسف عليه السلام، أو يخلّي[1] بينه وبين إرادته فيزني فيسمى[2] زانيًا ، ولم يطع الله بإكراه ولم يعصه[3] بغلبة"[4].

الثاني: ما رواه بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، أنّه قيل له : الناس مجبورون؟ قال: "لو كانوا مجبورين كانوا معذورين"، قال: ففوّض إليهم؟ قال: "لا"، قال: فما هم؟ قال: "علم منهم فعلًا، فجعل فيهم آلة الفعل، فإذا فعلوا كانوا مع الفعل مستطيعين"[5].

الثالث: ما رواه -أيضًا- بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سُئِل: هل للعباد من الاستطاعة شيء؟ فقال : "إذا فعلوا الفعل كانوا مستطيعين بالاستطاعة التي جعلها الله فيهم"، قلت: وما هي؟ قال: "الآلة مثل الزاني إذا زنا كان مستطيعًا للزنا حين زنا ، ولو أنّه ترك الزنا ولم يزن كان مستطيعًا لتركه إذا ترك"، ثمّ قال: "وليس له من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير، ولكن مع الفعل والترك كان مستطيعا"، قلت: فعلى ماذا يعذّبهم؟ قال: "بالحجّة البالغة والآلة التي ركّب فيهم، إنّ الله لم يجبر أحدًا على معصيته، ولا أراد إرادة حتم الكفر

(١) في الأصل: يخلا.
(٢) في المصدر: فيمسي.
(٣) في الأصل: يعص.
(٤) الكافي ١: ١٦٠-١٦١/ كتاب التوحيد- باب الاستطاعة، ح١.
(٥) الكافي ١: ١٦١/ كتاب التوحيد- باب الاستطاعة، ح٢.

من أحد، ولكن حين كفر كان في علم[١] الله أن يكفر، وهم في إرادة الله و[في] علمه أن لا يصيروا إلى شيء من الخير"، قلت: أراد منهم أن يكفروا؟ قال: "ليس هكذا أقول، ولكنّي أقول: علم أنّهم سيكفرون، فأراد الكفر لعلمه فيهم، وليس [هي] إرادة حتم إنّما هي إرادة اختيار"[٢].

ولا ينافي هذا ما رواه الصدوق في التوحيد عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سُئِل عن الاستطاعة، فقال: "وقد فعلوا؟" قلت: نعم، زعموا أنّها لا يكون إلّا عند الفعل في واردة [٣] في حال الفعل لا قبله فقال: "أشرك القوم"[٤]؛ لأنّ حديث الكليني وجهه أنّ القدرة قبل الفعل يكون شرط تأثيرها مفقودًا، وهو الإرادة، والمانع موجودًا، وهو عدمها فيصدق نفيها، ويقال الإرادة الجازمة هي مقدورة وبعدها تتم القدرة ، ويصدق إثباتها لقدرة العبد على إيجاد الشّرط وإزالة المانع ، فلا منافاة، أو المراد أنّ العبد قبل العلم لا يعلم أنّه يقدر على الفعل؛ لأنّ شرط القدرة التخلية من الله وعدم المنع فلا تتحقق القدرة إلّا وقت الفعل ولو كان المراد به غير ما قلناه تعين حمله على التقية لما مضى ويأتي.

الرابع: ما رواه -أيضًا- عن حمزة بن حمران، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّي أقول إنّ الله لم يكلّف العباد ما لا يستطيعون، ولم يكلّفهم إلّا ما يطيقون، وإنّهم لا يصنعون شيئًا من ذلك إلّا بإرادة الله ، ومشيئته وقضائه وقدره"، قال: فقال: "هذا [دين الله] الّذي أنا عليه وآبائي" أو كما قال[٥].

الخامس: ما رواه -أيضًا- عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "إنّ من قولنا: إنّ الله يحتجّ على العباد بما آتاهم وعرفهم" إلى أن قال: "وإذا نظرت في جميع الأشياء لم تجد أحدًا في ضيق، ولم تجد أحدًا إلّا ولله عليه الحجّة ولله فيه المشيئة، ولا أقول إنّهم ما شاءوا صنعوا وما أمروا

(١) في المصدر: إرادة.
(٢) الكافي ١: ١٦٢/ كتاب التوحيد- باب الاستطاعة، ح٣.
(٣) في المصدر: وإرادة
(٤) التوحيد: ٣٥٠/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح١٢.
(٥) الكافي ١: ١٦٢/ كتاب التوحيد- باب الاستطاعة، ح٤.

إلّا بدون سعتهم، وكلّ شيء أمر الناس به ، فهم يسعون له ، وكلّ شيء لا يسعون له ، فهو موضوع عنهم، ولكنّ الناس لا خير فيهم"[١].

السادس: ما رواه -أيضًا- بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "إنّ الله خلق الخلق فعَلِم ما هم صائرون إليه ، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء فقد جعل لهم السّبيل إلى تركه، ولا يكونون آخذين ولا تاركين إلّا بإذن الله"[٢].

قال الصدوق في التوحيد: يعني بعلمه[٣].

السابع: ما رواه الصدوق في التوحيد عن أبي عبدالله جعفر بن محمّد عليه السلام ، قال: "لا يكون العبد فاعلًا ولا متحرّكًا إلّا والاستطاعة معه من الله، وإنّما وقع التكليف من الله بعد الاستطاعة ، ولا يكون مكلّفًا للفعل[٤] إلاّ مستطيعًا "[٥].

وعنه عليه السلام قال: "لا يكون من العبد قبض ولا بسط إلّا باستطاعته[٦] متقدّمة للقبض والبسط[٧].

الثامن: ما رواه أيضًا عن أبي جعفر عليه السلام أنّه سُئِل عمّا افترض الله علينا في كتابه وما نهانا عنه جعلنا مستطيعين لما افترض علينا مستطيعين لما نهانا[٨] عنه؟ فقال: "نعم"[٩].

التاسع: ما رواه -أيضًا- فيه عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قيل له : إنّ لنا كلامًا نتكلّم به نقول[١٠]: إنّ الله أمر ونهى، وجعل فيهم من الاستطاعة لطاعته ما يعملون به ما أمرهم

(١) الكافي ١:١٦٤-١٦٥/ كتاب التوحيد- باب الاستطاعة- ح٤، رواه باختصار، كتاب التوحيد: ٤١٣/ ٦٤- باب التعريف والبيان والحجّة والهداية، ح١٠ رواه باختصار.
(٢) الكافي ١:١٥٨/ كتاب التوحيد- باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح٥.
(٣) التوحيد: ٣٤٩/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح٨.
(٤) في الأصل: "يكلف بالفعل" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) التوحيد: ٣٤٥/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح٢.
(٦) في الأصل: "إلّا باستطاعة" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) التوحيد: ٣٥٢/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح٢٠.
(٨) في المصدر: لترك ما نهانا.
(٩) التوحيد: ٣٤٧/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح٤.
(١٠) في الأصل: "فقول" وما أثبتناه من المصدر.

به وما نهاهم عنه ، فإذا تركوا ذلك إلى غيره، كانوا محجوجين بما صير فيهم من الاستطاعة والقوّة لطاعته ، فقال: "هذا هو الحق إذا لم تعده إلى غيره"[١].

العاشر: ما رواه -أيضًا- عنه ﷺ من قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾[٢] قال:"مستطيعون [يستطيعون] الأخذ بما أمروا به والترك لما نهوا عنه"[٣].

وعنه ﷺ في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٤] قال: "يكون له ما يحجّ به" ، قلت: فمن عرض عليه الحج فاستحيى[٥]؟ قال: "هو ممّن يستطيع"[٦].

وفي معناه أخبار كثيرة.

الحادي عشر: ما رواه -أيضًا-عنه ﷺ قال: "لا يكون العبد فاعلًا إلّا وهو مستطيع، وقد يكون مستطيعًا غير فاعل، ولا يكون فاعلًا أبدًا حتّى تكون معه الاستطاعة[٧].

وفي حديث آخر: "ما كلّف الله العباد كلفة فعل، ولا نهاهم عن شيء إلّا جعل لهم استطاعة، ثمّ أمرهم ونهاهم، فلا يكون العبد آخذًا ولا تاركًا إلّا باستطاعة متقدّمة قبل الأمر والنهي، وقبل الأخذ والترك، وقبل القبض والبسط"[٨].

الثاني عشر: ما رواه -أيضًا- عن أبي عبدالله ﷺ في هذه الآية: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[٩] "إنهّم كانوا يستطيعون ولقد[١٠]

(١) التوحيد: ٣٤٧/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح٥.
(٢) سورة القلم ، الآيتان : ٦٨:٤٣.
(٣) التوحيد: ٣٤٩/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح٩.
(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٣:٩٧.
(٥) في المصدر: فاستحيا.
(٦) التوحيد: ٣٥٠/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح١٠.
(٧) التوحيد: ٣٥٠/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح١٣.
(٨) التوحيد: ٣٥٢/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح١٩.
(٩) سورة التوبة ، الآية : ٩:٤٢.
(١٠) في المصدر: وقد.

كان في علم الله[١] أنّه لو كان عرضًا قريبًا وسفرًا قاصدًا لفعلوا"[٢].

وعنه عليه السلام في هذه الآية قال: "أكذبهم[٣] الله في قولهم ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا﴾ وقد كانوا مستطيعين للخروج"[٤].

أقول: والأخبار في ذلك كثيرة، وفيها بعض التعارض إشارة إلى بطلان الجبر اللّازم من المبالغة في نفي القدرة والتّفويض اللّازم من المبالغة في إثباتها.

الفصل الثامن

في ذكر أحاديث الطّينة

وهي مشكلة عند مَنْ لم يتتبع الأحاديث حقّ التتبّع، ولم يتأمّل الأدلة حقّ التأمّل وإلّا فتوجيهها يظهر من معارضاتها كسائر الأحاديث المتشابهة ، وإنّما أوردتها لأذكر تأويلها ، ولنذكرها من اثني عشر طريقًا:

الأوّل: ما رواه الكليني بسنده عن عليّ بن الحسين عليه السلام قال: " إنّ الله خلق النبيّين من طينة عليين قلوبهم وأبدانهم ، وخلق قلوب المؤمنين من تلك الطينة ، وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك ، وخلق الكفّار من طينة سجّين قلوبهم وأبدانهم، فخلط بين الطينتين، فمن هذا يلد المؤمن الكافر، ويلد الكافر المؤمن، ومن هاهنا يصيب المؤمن السيّئة، ومن هاهنا يصيب الكافر الحسنة، فقلوب المؤمنين تحنّ إلى ما خلقوا منه ، وقلوب الكافرين تحنّ إلى ما خلقوا منه"[٥].

الثاني: ما رواه عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "إنّ الله خلق المؤمن من طينة الجنّة ، وخلق الكافر من طينة النار"، وقال: "إذا أراد الله بعبدٍ خيرًا طيّب روحه وجسده، فلا يسمع شيئًا من الخير إلّا عرفه ، ولا يسمع شيئًا من المنكر إلّا أنكره"، وقال: "الطّينات ثلاثة: طينة

(١) في المصدر: العلم.
(٢) التوحيد: ٣٥١/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح١٥.
(٣) في الأصل: "كذبهم" وما أثبتناه من المصدر.
(٤) التوحيد: ٣٥١/ ٥٦- باب الاستطاعة، ح١٦.
(٥) الكافي ٢:٢/ كتاب الايمان والكفر- باب طينة المؤمن والكافر، ح١.

الأنبياء والمؤمن من تلك الطينة ، إلّا أنّ الأنبياء هم من صفوتها ، هم الأصل ولهم فضلهم، والمؤمنون الفرع من طين لازب[١] ، كذلك لا يفرق الله بينهم وبين شيعتهم"، وقال: "طينة الناصب من حمأ[٢] مسنون[٣]، وأمّا المستضعفون من تراب لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه، ولا ناصب عن نصبه، ولله المشيئة فيهم"[٤].

الثالث: ما رواه -أيضًا- عن أبي جعفر عليه السلام قال: "إنّ الله خلقنا من أعلى عليّين وخلق قلوب شيعتنا ممّا خلقنا منه، وخلق أبدانهم من دون ذلك، وقلوبهم تهوي إلينا ؛ لأنّها خلقت ممّا خلقنا منه، ثمّ تلا هذه الآية: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾[٥]، وخلق عدوّنا من سجّين[٦]، وخلق قلوب شيعتهم ممّا خلقهم منه وأبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوي إليهم لأنّها خلقت ممّا خلقوا منه، ثمّ تلا ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾[٧]"[٨].

الرابع: ما رواه بإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام: "إنّ الله أخذ طينة من الجنّة وطينة من النّار، فخطلهما جميعًا، ثمّ نزع هذه من هذه وهذه من هذه ، فما رأيت في أُولئك يعني المخالفين من الأمانة وحسن الخلق وحسن السّمت، فممّا مستهم من طينة الجنّة ، وهم يعودون إلى ما خلقوا منه ، وما رأيت من هؤلاء من قلّة الأمانة وسوء الخلق والزعّارة[٩] ، فممّا مستهم من طينة النار وهم يعودون إلى ما خلقوا منه"[١٠].

الخامس: ما رواه -أيضًا- عنه عليه السلام: "إنّ الله لمّا أراد أن يخلق آدم عليه السلام بعث جبرئيل عليه السلام

(١) لازب: لزق، انظر كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ ٧:٣٦٩- لزب.
(٢) الحمأ: الطين الأسود المنتن، انظر: كتاب العين ٣:٣١٢- حمأ.
(٣) المسنون: المصبوب، انظر: كتاب العين ٣:٣١٢- مسنون.
(٤) الكافي ٢:٣/ كتاب الايمان والكفر- باب طينة المؤمن والكافر، ح٢.
(٥)سورة المطفّفين ، الآية : ٨٣:١٨.
(٦) سجين: حجر تحت الأرض السابعة، انظر: لسان العرب ١٣:٢٠٣- سجن.
(٧) سورة المطفّفين ، الآية : ٨٣:٧.
(٨) الكافي ٢:٤/ كتاب الايمان والكفر- باب طينة المؤمن والكافر، ح٤.
(٩) في الأصل: "الذعارة" وما أثبتناه من المصدر، وفي هامش النسخة :(الذعارة): الفساد والفسق والخبث- منه ، والزعارة: بتشديد الراء: شراسة الخلق، الصحاح٢ : ٦٧٠- زعر.
(١٠) الكافي ٢:٤-٥/ كتاب الايمان والكفر- باب طينة المؤمن والكافر، ح٥.

في أوّل ساعة من يوم الجمعة] فقبض بيمينه قبضة بلغت قبضته من السماء السابعة إلى السماء الدنيا ، وأخذ من كلّ سماء تربة وقبض قبضة أخرى من الأرض السابعة العليا إلى الأرض السابعة القصوى، فأمر الله كلمته، فأمسك [القبضة] الأولى بيمينه و[القبضة] الأُخرى بشماله، ففلق الطين فلقتين، فذرأ من الأرض ذروًا ، ومن السماوات ذروًا ، فقال للذي بيمينه: منك الرسل والأنبياء والأوصياء والصدّيقون والمؤمنون والسعداء ، ومن أريد كرامته ، فوجب لهم ما قال كما قال، وقال للّذي بشماله : منك الجبّارون والمشركون والكافرون والطواغيت ومن أريد هوانه وشقوته ، فوجب لهم ما قال كما قال، ثمّ إنّ الطينتين خلطتا جميعًا، وذلك قوله: ﴿إِنَّ اللهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾[١] فالحبّ طينة المؤمنين الّتي ألقى الله عليها محبّته ، والنّوى طينة الكافرين الذين نأوا عن كلّ خير، وقال تعالى: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[٢]، فالحي المؤمن الذي تخرج طينته من طينة الكافر، والميت [الذي يخرج من الحي: هو] الكافر الذي يخرج من طينة المؤمن، فالحي المؤمن والميت الكافر، وذلك قوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[٣] ، فكان موته اختلاط طينته مع طينة الكافر، وكان حياته حين فرق الله عزّ وجلّ بينهما بكلمته، كذلك يخرج الله المؤمن في الميلاد من الظلمة بعد دخوله فيها إلى النور، ويخرج الكافر من النور إلى الظلمة بعد دخوله إلى النور، وذلك قوله: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[٤]"[٥].

السادس: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام قال: "لو علم الناس كيف ابتدأ الخلق ما اختلف اثنان، إنّ الله عزّ وجلّ قبل أن يخلق الخلق قال: كن ماء عذبًا أخلق منك جنّتي وأهل طاعتي، وكن ملحًا أجاجًا أخلق منك ناري وأهل معصيتي، ثمّ أمرهما فامتزجا، فمن ذلك صار يلد المؤمن الكافر والكافر المؤمن، ثمّ أخذ طينًا من أديم الأرض فعركه عركًا شديدًا، فإذا هم كالذرّ يدبون، فقال لأصحاب اليمين: إلى الجنّة بسلام، وقال لأصحاب الشمال:

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٦:٩٥.
(٢) سورة يونس ، الآية : ١٠:٣١، سورة الروم ، الآية : ٣٠:١٩.
(٣) سورة الأنعام ، الآية : ٦:١٢٢.
(٤) سورة يس ، الآية : ٣٦:٧٠.
(٥) الكافي ٢:٥-٦/ كتاب الايمان والكفر- باب طينة المؤمن والكافر، ح٧.

إلى النار ولا أبالي، ثمّ أمر نارًا فأسعرت، فقال لأصحاب الشمال: ادخلوها، فهابوها وقال لأصحاب اليمين: ادخلوها فدخلوها فكانت بردًا وسلامًا ، فقال أصحاب الشمال: يا ربّ، أقلنا، فقال: قد أقلتكم فادخلوها، فذهبوا فهابوها، فثمّ ثبتت الطاعة والمعصية، فلا يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء"[1].

السابع: ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام أنّه سُئِل عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[2] إلى آخر الآية، فقال عليه السلام: "حدّثني أبي أنّ الله قبض قبضة من تراب التربة التي خلق منها آدم عليه السلام فصبّ عليها الماء العذب الفرات ، ثمّ تركها أربعين صباحًا، ثمّ صبّ عليها الماء المالح الاجاج، فتركها أربعين صباحًا ، فلمّا اختمرت الطينة أخذها، فعركها عركًا شديدًا ، فخرجوا كالذر عن[3] يمينه وشماله، وأمرهم جميعًا أن يقعوا في النار، فدخل أصحاب اليمين، فصارت عليهم بردًا وسلامًا وأبى أصحاب الشمال أن يدخلوها"[4].

الثامن: ما رواه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "إنّ الله عزّ وجلّ لمّا أراد أن يخلق آدم عليه السلام أرسل الماء على الطين، ثمّ قبض قبضة فعركها، ثمّ فرقها فرقتين بيده ، ثمّ ذراهم فإذا هم يدبون، ثمّ رفع لهم نارًا، فأمر أهل الشمال أن يدخلوها ، فذهبوا إليها فهابوها، ولم[5] يدخلوها ، ثمّ أمر أهل اليمين أن يدخلوها فذهبوا فدخلوها فأمر الله تعالى النار، فكانت عليهم بردًا وسلامًا، فلمّا رأى ذلك أهل الشمال قالوا: يا ربّنا أقلنا، فأقالهم، ثمّ قال لهم: ادخلوها فذهبوا فقاموا عليها ولم يدخلوها، فأعادهم طينًا وخلق منها آدم عليه السلام قال: فلن يستطع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء ولا هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء، قال: فيرون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوّل من دخل

(١) الكافي ٢:٦-٧/ كتاب الايمان والكفر- باب زيادة وقوع التكليف الأول، ح١.
(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٧٢:٧.
(٣) في المصدر: من.
(٤) الكافي ٢:٧/ كتاب الايمان والكفر- باب زيادة وقوع التكليف الأول، ح٢.
(٥) في المصدر: فلم.

تلك النار، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾[١]"[٢].

التاسع: ما رواه بسنده عن أبي جعفر عليه السلام، قال: "إنّ الله لمّا[٣] خلق الخلق خلق ماءً عذبًا وماءً مالحًا أجاجًا، فامتزج الماءان، فأخذ طينًا من أديم الأرض، فعركه عركًا شديدًا، فقال لأصحاب اليمين وهم كالذر يدبون: إلى الجنّة بسلام، وقال لأصحاب الشمال: إلى النار ولا أبالي، ثمّ قال: ألست بربّكم، قالوا: بلى [وشهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنّا كنّا عن هذا غافلين] ، ثمّ أخذ الميثاق على النبيّين [فقال: ألست بربّكم وأنّ هذا محمّد رسولي، وأنّ هذا عليّ أمير المؤمنين، قالوا: بلى] فثبتت لهم النبوّة، إلى أن قال: ثمّ أمر نارًا فأججت، فقال لأصحاب الشمال: ادخلوها فهابوها، وقال لأصحاب اليمين: ادخلوها فدخلوها، فكانت عليهم بردًا وسلامًا، فقال أصحاب الشمال: يا ربّ أقلنا، فقال: قد أقلتكم اذهبوا فادخلوها، فهابوها، فثمّ ثبتت الطاعة والمعصية والولاية[٤]"[٥].

العاشر: ما رواه بإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "إنّ الله لمّا أراد أن يخلق آدم خلق تلك الطينتين، ثمّ فرقهما فرقتين، ثمّ قال: كونوا خلقًا بإذني، ثمّ رفع لهم نارًا، فقال: ادخلوها بإذني، فكان أوّل من دخلها محمّد صلى الله عليه وآله ثمّ اتبعه أولو العزم من الرسل وأوصياؤهم وأتباعهم، ثمّ قال لأصحاب الشمال: ادخلوها بإذني، فقالوا: ربّنا خلقتنا لتحرقنا؟ فعصوا، إلى أن قال: فأمرهم بالدخول ثلاثًا، كلّ ذلك يعصون ويرجعون وأمر أولئك ثلاثًا، كلّ ذلك يطيعون ويخرجون، فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء، ومن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء"[٦].

الحادي عشر: ما رواه بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٤٣:٨١.
(٢) الكافي ٢:٧/ كتاب الايمان والكفر- باب زيادة وقوع التكليف الاول، ح٣.
(٣) في المصدر: حيث.
(٤) في المصدر: الطاعة والولاية والمعصية.
(٥) الكافي ٢:٨/ كتاب الإيمان والكفر، باب آخر منه، ح١.
(٦) الكافي ٢:١١/ كتاب الإيمان والكفر، باب أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوّل من أجاب وأقرّ لله عزّ وجلّ بالربوبيّة، ح٢، رواه باختصار.

مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[1] الآية، قال: "أخرج من ظهر آدم ذريّته إلى يوم القيامة، فخرجوا كالذرّ، فعرفهم وأراهم نفسه، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربّه قال: وقال رسول الله ﷺ: كلّ مولود يولد على الفطرة، يعني على المعرفة بأنّ الله خالقه، وذلك قوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ﴾[2]"[3].

وعنه عليه السلام أنّه سُئِل: كيف أجابوا وهم ذرّ؟ قال: "جعلهم فيهم ما إذا سألوا[4] أجابوه يعني [في] الميثاق"[5].

الثاني عشر: ما رواه الصدوق في آخر العلل بسنده عن أبي، عن سعد، عن محمّد بن أحمد [عن أحمد بن محمّد] السياريّ، عن محمّد بن عبدالله بن مهران، عن حنان بن سدير، عن أبيه، عن أبي إسحاق الليثيّ إبراهيم[6]، عن أبي جعفر عليه السلام: أنّه سُئِل عن المؤمن إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني؟ قال: "لا"، قيل: أفيأتي بكبيرة أو فاحشة؟ قال: "لا"، قيل: فيذنب؟ قال: "نعم"، فقيل له: إنّا نرى من شيعتكم من يشرب، ويقطع الطريق، ويزني، ويلوط، ويرتكب الفواحش، ويأتي بالكبائر، وأعظم من ذلك نجد من أعدائكم من يكثر الصلاة والصيام، والزكاة والحجّ والعمرة، والبرّ والصلة وحقوق الإخوان، ويجتنب سائر الفواحش، ونجد شيعتكم لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهبًا وفضّة أن يزول عن محبّتكم إلى موالاة غيركم ما زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيكم، وأرى الناصب في محبّة أعدائكم كذلك؟ فقال عليه السلام للراوي: "أتدري ما السبب والعلّة في ذلك؟ إنّ الله لم يزل عالماً قديمًا خلق الأشياء لا من شيء، فكان ممّا خلق الله أرضًا طيبة، ثمّ فجر منها ماءً زلالًا، فعرض عليها ولايتنا فقبلتها، فأجري ذلك الماء عليها سبعة أيّام، ثمّ نضب

(١) سورة الأعراف، الآية: ٧:١٧٢.
(٢) سورة الزخرف، الآية: ٤٣:٨٧.
(٣) الكافي ٢:١٣/ كتاب الإيمان والكفر، باب فطرة الخلق على التوحيد، ضمن ح٣.
(٤) في المصدر: سألهم.
(٥) الكافي ٢:١٢/ كتاب الإيمان والكفر، باب كيف أجابوا وهم ذرّ، ح١.
(٦) لم يرد بالمصدر (إبراهيم).

الماء ، فأخذ من صفوة ذلك الطّين طينًا، فجعله طين الأئمّة ، ثمّ أخذ ثفل[١] ذلك الطّين فخلق منها شيعتنا، ولو ترك طينكم على حاله لكنتم ونحن شيئًا واحدًا، ولكنّ الله خلق بعد ذلك أرضًا سبخة خبيثة منتنة، فجّر منها ماء اجاجًا آسنًا مالحًا، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت عليهم السلام، فلم تقبلها، فأجرى عليها الماء سبعة أيّام ثمّ أخذ ذلك الطّين فخلق منه الطغاة وأئمّتهم ، ثمّ مزجه بثفل طينكم ، ولو ترك طينهم على حاله لم يشهدوا الشهادتين ولا صلّوا ولا صاموا ثمّ مزج الطينتين بالماء الأوّل والثاني ثمّ عركهما، ثمّ أخذ من ذلك قبضة فقال: هذه إلى الجنّة ولا أبالي، وأخذ قبضة أخرى وقال: هذه إلى النار ولا أبالي، ثمّ خلط بينهما، فما رأيته من شيعتنا من زنا، أو خيانة ، أو كبيرة، فهو من طينة الناصب، وما رأيت من الناصب من الصلاة والصيام والبرّ، فهو من طينة المؤمن، فإذا عرضت الأعمال على الله ، قال: أنا عدل لا أجور ومنصف لا أظلم، ألحقوا أعمال المؤمن السّيئة بسنخ النّاصب وألحقوا أعمال النّاصب الحسنة بسنخ المؤمن ردّوها كلّها إلى أصلها، فإنّي أنا الله عالم السرّ وأخفى لا ألزم أحداً إلّا ما عرفته، ثمّ قال: اقرأ هذه الآية: ﴿ مَعَاذَ اللهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ ﴾[٢] هو والله في الباطن هذا بعينه، فإذا كان يوم القيامة نزع الله طينة الناصب مع أثقاله وأوزاره من المؤمن، فليحقها بالنّاصب ، وينزع سنخ المؤمن وطينته مع حسناته من الناصب ، فيلحقها كلّها بالمؤمن هذا والله هو القضاء الفاصل والعدل البين، وما أخبرتك موجود في القرآن كلّه في أكثر من ثلاثين، موضعًا قال الله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٢﴾ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾[٤] ، وقال تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[٥] يبدل الله سيئات شيعتنا حسنات، ويبدّل الله

(١) الثفل: ما رسب خثارته وعلا صفوه من كل شي، العين – الخليل الفراهيدي ٨: ٢٢٦ – ثفل.
(٢) سورة يوسف ، الآية : ١٢: ٧٩.
(٣) سورة العنكبوت ٢٩: ١٢ و١٣ .
(٤) سورة النحل ، الآية : ١٦: ٢٥.
(٥) سورة الفرقان ، الآية ٢٥: ٧٠.ك

حسنات أعدائنا سيئات و[جلال] الله إنّ هذا لمن عدل الله وانصافه الحديث[1].

وهو طويل أخذنا منه موضع الحاجة وتركنا بعض الألفاظ التي لا دخل لها في المطلوب.

الفصل التاسع

في تأويل المشكل من هذه الأخبار بوجه إجمالي

اعلم أنّ تأويل ما يوهم الجبر واجب متعيّن لما عرفت من المعارضات القطعية وإن كنّا لم نذكرها كلّها فما أمكن تأويله تعيّن، وإلّا وجب التوقّف فيه، وردّ علمه إلى الله وإليهم، كما هو حكم المتشابهات الّتي تعارضها المحكمات، وهنا جواب إجمالي وهو أن يقال: هذه شبهة معارضة لليقين الحاصل من الوجدان والضرورة، والأدلة العقلية والتقليدية، وكلّ ما هو كذلك فهو باطل والعلم أنّ الآيات والروايات بعضها ورد لسان بطلان الجبر فتوهم التفويض، وبعضها ورد لسان بطلان التفويض فيوهم الجبر وبعضها تضمن بطلانهما معًا ولا ريب في قبح الإفراط والتفريط، وإنّ خير الأمور أوساطها وإن لم يكن ذلك كليًا.

وقد أنكر الشيخ المفيد حديث الطينة المنقول عن العلل[2] غاية الإنكار في جواب مسائل السيّد المرتضى، حتّى أنّه ذكر أنّه موضوع لا يجوز الالتفات إليه[3]، هكذا وجدت منقولًا عنه بخطّ الشهيد الثاني في حاشيه على كتاب العلل.

ولا يخفى أنّه أشدّ إشكالًا من غيره، وكأنّه اطّلع على أنّه موضوع ولم يطّلع عليه الصدوق، أو عمل بالحديث الذي نقلناه من كتاب التوحيد، حيث تضمّن أنّ أحاديث الجبر والتشبيه موضوعة، فعمل بظاهره وحمله على عمومه، فإن تحقّق ذلك، وإلّا فالموافقات له كثيرة، ويبعد جدًّا إن لم يصل إلى حدّ الاستحالة أن يكون الجميع موضوعًا، وتأويل هذه الألفاظ ممكن، وليس فيها ما هو صريح في الجبر ليحكم عليه بالوضع، ويعلم دخوله تحت الحديث المشار إليه في حديث التوحيد، وأيضًا فكثير من تلك الأخبار الّتي أوردناها رواها

(١) علل الشرائع ٢:٦٠٦-٦١٠/ باب ٣٨٥- نوادر العلل، ح٨١.
(٢) قد تقدّم ذكره في ص (٧٧)- ح١٢.
(٣) رسائل الشريف المرتضى - الشريف المرتضى ٣:٢٠٤/ ٣٨- الجواب عن شبهة للمخالفين من الإمامة.

الثّقات في جميع الطبقات، وقد ورد في جملة منها ما يتضمن التكليف في عالم الذرّ، وقد أنكره السيّد المرتضى في كتاب الغرر والدرّر غاية الإنكار[١]، وسبقه إلى ذلك المفيد[٢]، وخالفهما جميع علمائنا[٣].

وقد استدلّ المرتضى على بطلانه بدليل غير تامّ، وهو أنّ المكلّفين في عالم الذرّ لا يخلو إمّا يكون عقولهم كاملة أولًا، فإن كان الثاني استحال التكليف [لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[٤] ، وغير ذلك ممّا يدلّ على] بطلان تكليف ما لا يطاق، وإن كان الأوّل استحال عادةً نسيان ذلك المقام والكلام والخطاب والعتاب، فإنّ مَنْ دخل بلادًا وعاشر من أهلها الوفاء وحصل له اتّصال بسلطان [من] سلاطين تلك البلاد، وجرى بينهما من المحاورات ، والأمر والنهي مثل ما روي يستحيل عادةً أن لا يخطر ذلك بباله ، و أن ينساه طول عمره ، هذا حاصل استدلاله.

وفيه نظر؛ لأنّا نختار الأوّل بأن يكون لهم عقول غير كاملة، بل بقدر ما إذا سألوا أجابوا كما تقدّم في الحديث، ومعلوم أنّ كثيرًا من الأطفال يعلمون أنّ للموجودات خالقًا ، وأنّ للأثر مؤثرًا ولا يحسن تكليفهم بغير ذلك ؛ لعجزهم وضعف عقولهم ان نختار الثاني، ولذا هم اذا كبروا نسوا جميع ما قالوا وفعلوا، وزاد أو سمعوا في زمان الطفولية، بل بعد البلوغ عدة سنين، ونمنع استحالة النسيان عادة لاختلاف الأشياء في ذلك، فمنها ما يستحيل نسيانه في يوم، ويمكن في شهر، ومنها ما يستحيل نسيانه في سنة، ويمكن في عشر سنين أو مئة، فما ظنّك بما إذا مضى ألوف كثيرة من السنين، وتخلل الموت والعدم بين الوقتين، فكيف تستحيل نسيان ذلك التكليف الّذي يحتمل أنّ حصوله كان في أقلّ من ساعة، ومجموع سماع كلمتين أعني ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ والجواب لكلاهما أعني بلى، ولعلّ إنكار المرتضى رضي الله

(١) أنظر: امالي المرتضى: ٥٤/ تاويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ...﴾.
(٢) المسائل العكبرية- الشيخ المفيد: ١٣٤، ح٤٥.
(٣) مصباح المتهجد- الشيخ الطوسّي: ٧٥٠، تاويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ....﴾- ضمن ح ١١١، أجوبة المسائل المهنائية- العلامة الحلّيّ: ١٤٠، مسالة -٢- تاويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ...﴾.
(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢: ٢٨٦

عنه لهذه الأخبار، فرارًا من إلزام المخالفين له بظاهرها من الجبر، أو لعلّ إنكاره لأخبار أخر غير هذه، وهي أصرح منها، وتضعيفه لها بأنّها أخبار آحاد محمول على مثل ذلك، فإنّ كلامه في هذا المقام معروف منقول في المعالم وغيره[1]، أو مراده أنّها كذلك بالنسبة إلى معارضها.

كما توهّمه وإلّا فإنّها تزيد على ألف حديث بل ألفين وقد رواها محدثونا في جميع كتب الحديث لا يكاد يخلو منها كتاب إلّا نادراً ومثل هذه الأحاديث لو كانت آحادًا لم يكن للتواتر وجود؛ لأنّ أحاديث وجوب الصلاة والزكاة، وتحريم الخمر، والزنا لا تعادل عُشْر عُشْر هذه الأحاديث وناهيك بما ورد في أصول الكافي الّذي هو أوثق كتب الحديث فمن نظر فيه حصل له اليقين ، وقد تضمن بعض تلك الأخبار أنّ الله أنساهم الموقف وبقيت المعرفة في قلوبهم ؛ ولذلك لا يوجد أحد من المكلفين يشك في وجود خالق ومؤثر ، وإنّما اختلفوا في صفاته وتعيينه بل لا يوجد أحد من الأطفال في أوائل التمييز يشك في ذلك وناهيك بذلك فائدة لهذا التقدير والتكليف بل تلك الأحاديث أكثر من النصوص على بعض الأئمّة عليهم السلام كالجواد والهادي عليهما السلام ، والنص المتواتر كما هنا أقوى من الدليل العقلي الظني قطعًا بغير خلاف ، ومعلوم أنّ التكليف تعميم كلمة والجواب بكلمة والإقرار بخالق لا يحتاج إلى عقل كامل بل عقل كثير من الأطفال كاف في مثله ، فالعقل لا يأبى تجويز مثله بل الأحاديث حالة على أنّ تلك المعرفة حاصلة للأطفال كما في الحديث المشهور: "لكل مولود يولد على الفطرة "[2] بل دلت على حصول ذلك للبهائم كما رواه الكلينيّ والصدوق وغيرهما عن الصادق عليه السلام قال: " ما بهمت عنه[3] البهائم فلن[4] تبهم عن أربع معرفتها

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغويّ) – البغويّ ١: ٣٤٠، تفسير القرآن المجيد– الشيخ المفيد: ٢٢٢/ حديث الذر وخلق الأرواح، تفسير مجمع البيان– الشيخ الطبرسيّ ١: ٣٥١.

(٢) الكافي٢ : ١٣/ كتاب الايمان والكفر– باب فطرة الخلق على التوحيد، ح٣، التوحيد للصدوق: ٣٣١/ ٥٣– باب فطرة الله عزوجل الخلق على التوحيد، ح٩.

(٣) لم ترد في المصادر (عنه).

(٤) في المصدر: فلم.

بالرب"[١] الحديث، ومعلوم أنّ الشرع يختلف في حد البلوغ اختلافاً عظيمًا حتى ذكر بعض المؤرخين أنّ حد البلوغ كان في بعض الأمم السالفة ثلاثمائة سنة وكان الواحد منهم يعيش ألف سنة وألفين ومن المعلوم أنّهم قبل ذلك بمدة طويلة جداً كانوا مقرّين بخالق في الجملة، وقد تعرض السيد المرتضى لتأويل الآية الواضحة الدلالة على صحة تكليف عالم الذر وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[٢].

الآيتان ومن نظر في تأويلهما عرف ضعفه وعدم وجود سبب موجب له ، وقد غفل اكثر الحكماء والمتكلمين عن أنّ اكثر ادلتهم العقلية ظنية متناقضة متعارضة ولا دليل على حجية الدليل العقلي المظني في الأصول ، ولا العقلي الظني وهم معترفون بذلك فاستدلالهم به في اكثر المواضع غفلة فكيف مع معارضة النص المتواتر الصحيح الصريح القطعي ، إذا عرفت هذا، فتوجيه هذه الأخبار ممكن بوجه، بل وجوه قريبة، فيجب ذلك بأن نقول: إنّ الخلق من الطينة الطيبة والخبيثة من جملة الأسباب والبواعث على صدور الخير والشرّ عن العبد باختياره، فإنّهما لا يصلان إلى حدّ الجبر والإلجاء قطعًا، وهو بديهيّ ضروريّ يعلمه كلّ أحد من نفسه، كما مرّ ووجه هذا الفعل الصادر من الله، أنّ ترجيح الخير لطف للمكلّف ليختاره، ويكون عليه يسيرًا وإليه قريبًا، ولا يجب ذلك على الله، إذ البيان والتعريف كافيان، والواجب الهداية بمعنى الدلالة، وقد حصلت، والهداية بمعنى الإيصال إلى الخير، تفضّل من الله غير واجب، ولا لازم، وترجيح الشرّ من غير إلجاء ولا جبر لطف أيضًا للمكلف ، لا تستلزم تشديد التكليف الموجب لزيادة الأجر والثواب.

وهذا هو السرّ والحكمة في خلق الشهوات ، ونصب الشبهات ، وإنزال المتشابهات، وخلق الشياطين ونحو ذلك، أو تقول: لعلّه لو خلق الجميع من طينة واحدة لكان فيه

(١) الكافي ٦: ٥٣٩/ كتاب الدواجن- باب نوادر في الدواب، ح٩، الخصال ث ج للصدوق: ٢٦٠/ لم تبهم البهائم عن أربعة، ح١٣٦، أمالي الطوسيّ: ٥٩٤/ ٢٦- مجلس يوم الجمعة- معرفة البهائم أربعة، ح٤.

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٧: ١٧٢.

مفسدة ، أو مفاسد ، أو فاتت بذلك بعض المصالح الكلية، وكذا نقول في تخصيص كل واحد من القسمين بواحدة من الطينتين لحكمة لا نعلمها، أو لما ذكرناه ونحوه، أو نقول اختيار خلق زيد من الطينة الطيبة، لعلم الله بأنّه يختار الخير البتة ولو لم يخلق منها، فكان ذلك تشريفًا له ولطفًا به وتسهيلًا عليه وإكرامًا له، لما علم من حُسن نيته وعمله ، وخلق عمرو مثلًا من الطينة الخبيثة لعلمه تعالى من حالة ضدّ ذلك، ولعلّ الحكمة في تعريفنا ذلك هي المنع من الإفراط في اللّوم والعتاب والزيادة على الحكم الشرعي في العقاب، وبقى التراحم والتعاطف ونحو ذلك مما يناسبه والله أعلم.

الفصل العاشر:

في الجواب عن هذه الأخبار بوجه تفصيلي

وتأويل الألفاظ الموجودة فيها ممّا يخالف الأدلّة العقلية والنقلية لتزول الشبهة بالكليّة، وهي زائلة عمّن تتبّع التراكيب البليغة العربية، فإنّ المجازات في كلامهم أكثر من الحقائق، وقد أجمعوا على أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة ، وعلى وجوب الحمل عليه مع وجود قرينة حالية، أو مقالية، أو دلالة عقلية، فكيف وقد اجتمع هنا وجوه متعددة من الأقسام الثلاثة، فإنّ حال أهل العصمة عليهم السلام لا يخفى في اعتقاد بطلان الجبر ، وتصريحاتهم به أكثر من أن تحصى والأدلّة العقلية عليه كثيرة، وقد عرفت بعضها إذا عرفت هذا، فنقول:

أمّا الحديث الأوّل، فلا إشكال فيه بعد التصريح بخلط الطينتين الموجب لتدافع الطبيعتين والوقوف عند حدّ الاعتدال، بحيث يصير المؤمن قادرًا على السيّئة، والكافر قادرًا على الحسنة، والنصّ على إمكان ذلك منهما، بل وقوعه و"من" في قوله: "ومن هاهنا" للتعليل المجازي كما يقال: لما كان وقوع الأمر الفلاني معلومًا لله وقع، ومعلوم أنّ العلم ليس بعلّة حقيقة للمعلوم، ولا شكّ أنّ الخلق من طينة خاصّة ليس بعلّة حقيقية تامّة للإيمان ولا للكفر، ولا خلط الطينتين علّة تامّة لصدور الحسنة والسيّئة، وقوله: "تحن إلى ما خلقوا منه"[1] يدل على مجرّد الميل، لا على الجبر ونفي القدرة، بل هو دالّ على القدرة كما

(١) تقدم ذكره في ص(٦٩)، ح١.

لا يخفى، وكلّ أحد يعلم بالضرورة أنّه قادر على فعل ما يخالف طبعه، وترك ما يوافق هواه وشهوته، وإسناد "يلد" و"يصيب" و"يحسن" إلى ما أسند إليه دال على ما قلناه ولا ضرورة إلى تأويله، ولا مانع من حمله على حقيقته.

وأمّا الثاني، فقريب من الأوّل، ولا يخفى أن تطيب الروح والجسد لا يصل إلى حدّ الإلجاء المنافي للتكليف، والّذي يدلّ على ذلك هنا إستناد "عرفه" و"أُنكره" الدالّ على الاختيار، ولا إشكال فيه إلّا في قوله: "لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه ولله المشيئة فيهم"[1]، وهو يحتمل وجوهًا:

أحدها: إنّ المؤمن لا يختار التحوّل عن إيمانه وإن كان قادرًا، وكذا الناصب، فليس كلّ مقدور يجب وقوعه بالفعل.

وثانيها: أن يكون إخبارًا عن الغالب، فإنّ التحوّل وإن كان ممكنًا كثيرًا، لكنّه قليل بالنسبة إلى ثباتهما ودوامهما على حالهما.

وثالثها: أن يكونا قضيتين دائمتين، أي لا يتحوّل مؤمن عن حكم إيمانه من استحقاق الثواب ما دام مؤمناً، وكذا الكافر في الكفر، يعني أنّ كلّ واحد منهما، وإن كان مخلوقاً من طينة مخصوصة لا يتحوّل عن حكمه، لأنّه المختار لحاله الّتي هو عليها.

ورابعها: أن يكون المراد أنّهما وإن كانا مخلوقين ممّا ذكر لا يتحوّل المؤمن عن إيمانه، أي لا يخرج عن استحقاق الوصف بالإيمان، على أنّه فاعل له لكون المؤمن اسم فاعل، وكذا الناصب يعني أنّ خلقهما من الطينتين لم يسّلبهما الاختيار ولم ينف الفعل عنهما حتّى لا يصدق وصفها باسم الفاعل حقيقةٌ، فصار دالًا على نفي الجبر، وهذا الوجه ليس ببعيد.

وخامسها: أن يكون المراد بالمؤمن الكامل الإيمان، والناصب الكامل النصب، فيكون التنوين للتعظيم، ولا ينافي الواقع والدليل السابق، ويظهر أنّ الطينة لم توجب الجبر.

وسادسها: ولعلّه الأقرب أن يكون الواو في قوله: ولله المشيئة حالية، ويكون النفي

(١) تقدم ذكره في ص (٧٠)، ح٢.

راجعًا إلى القيد، ومعنى المشيئة هنا الجازمة التي يمتنع تخلف الفعل عنها الموجبة للإلجاء والجبر، لا المشيئة الّتي تطلق كثيرًا على مجرّد التخلية وعدم المنع.

وقد روى الكلينيّ ما يدلّ على المعنيين[1] كما يأتي إن شاء الله، وعلى هذا، فمعنى الكلام أنّه قد يتحوّل المؤمن عن إيمانه والناصب عن نصبه، ولكن لا يتحوّل أحدهما عن حاله، والحال أنّ مشيئة الله غالبة له وملجئة إيّاه بطريق الجبر، بل يتحوّل باختياره.

وسابعها: أن يكون المراد أنّ المؤمن الحقيقي لا يزول عن إيمانه، ولا يتحوّل عنه في آخر عمره، وكذا الناصب الحقيقي لا يزول عن نصبه في آخر عمره، وفي وسط العمر وقد يصير المؤمن الحقيقي كافرًا رسميًا بمشيئة الله أي تخليته له، وكذلك الناصب وفي آخر العمر يرجع كلّ واحد منهما إلى حاله ذكر بعض الأفاضل المعاصرين.

وثامنها: أن تكون لا ناهية، ونهي المؤمن عن التحوّل لا إشكال فيه، ونهي الناصب عن ذلك على طريق التهديد، مثل قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[2]، وقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أ﴾[3] والقرينة قوله: ولله المشيئة فيهم كما يقول السيّد لعبده : لا تعطني وانظر ما أصنع، أو لا ترجع عن معصيتي ولي الاختيار في أمرك.

وأمّا الثالث، فلا إشكال فيه، وقوله: تهوي[4] كقوله في السابق: تحنّ[5]، يفهم منه مجرّد الميل من غير جبر، بل يفهم منه نفي الجبر، ونسبة الفعل إلى العبد، والأصل في الاسناد الحقيقة.

وأمّا الرابع، فكذلك، وقوله: ممّا مسّهم[6] لا ينافي القدرة، بل المراد أنّ ما مسّهم من

(١) يأتي ذكره في ص (٩٤)، ح٥ وح٦.
(٢) سورة فصلت ، الآية : ٤١: ٤٠.
(٣) سورة الكهف ، الآية : ١٨: ٢٩.
(٤) تقدم ذكره في ص (٧٠)، ح٣.
(٥) تقدم ذكره في ص (٦٩)، ح١.
(٦) تقدم ذكره في ص (٧٠)، ح٤.

جملة الأسباب والبواعث وإن لم يكن علّة تامة للفعل، أو المراد أنّ ما مسّهم مستلزم لطبع خاص وخلق صالح أو فاسد، والطّبع والخلق قابلان للتغيير والكسب قطعًا، ألا ترى أنّه ورد الأمر بحسن الخلق والترغيب فيه، والنهي عن سوء الخلق، والترهيب منه، والعود إلى ما خلقوا منه ظاهره أنّه باختيارهم، فهو باعث على الاختيار لا الجبر مع إمكان حمله على الأغلبية.

وأمّا الخامس، فليس فيه ما يحتاج إلى التأويل إلّا قوله: منك الرسل والأنبياء ومنك الجبّارون والمشركون[1] وله وجهان:

أحدهما: أنّ العلم تابع للمعلوم كما مرّ، فعلمه صريح سبحانه باختيارهم لما سوف يختارونه مسبّب عن اختيارهم أو تابع له وبعده قال هذا القول، ولا يلزم الجبر.

وثانيهما: أنّهما طينتان لم ينكر أنّ أحديهما طيبة والأُخرى خبيثة، فلعلّهما متساويتان سلمنا فلعلّ هذا القول قبل خلط الطينتين، ولولاه لما كان لأحد قدرة على الفعل والترك، وبعد الخلط تساوى الأمران، وتوقّف الترجيح على إرادة الفاعل المختار.

وأمّا السادس، فقريب ممّا تقدّم، بل أقل إشكالًا لتصريحه بتكليفهم، ونصّه على اختيارهم، ونسبة الأفعال إليهم، وقوله: فلا يستطيع إلى آخره[2] يستقيم فيه جملة من الوجوه السابقة، ويمكن حمله على أنّه بعد التكليف وصدور الطاعة والمعصية عنهم باختيارهم لا يقدر صاحب الطاعة على استحقاق العقاب، ولا صاحب المعصية على استحقاق الثواب ما دام كذلك ، وقوله: فيه ما اختلف اثنان كما يحتمل نفي الاختلاف في صحّة الجبر، كذلك يحتمل نفي الاختلاف في بطلان الجبر لإسناد الفعل والقول إلى العبد، ويحتمل نفي الاختلاف في بطلان التفويض للنصّ على الأمر والنهي والحكم بالطاعة والمعصية، وهو صريح في نفي التفويض.

(١) تقدم ذكره في ص (٧١)، ح٥.
(٢) تقدم ذكره في ص (٧٢)، ح٦.

وأمّا السابع، فلا حاجة إلى تأويل شيء من ألفاظه، بل هو دالّ على بطلان الجبر[١].

وأمّا الثامن، فكذلك إلّا في قوله: "فلا يستطيع"[٢] إلى آخره وقد عرفت معنى ما يمكن توجيهه به.

وأمّا التاسع، فقريب من ذلك، بل أقلّ إشكالًا، وفيه تصريحات ببطلان الجبر[٣].

وأمّا العاشر، فلا إشكال فيه -أيضًا- إلّا في قوله: "فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء"[٤] ويأتي فيه جميع ما مرّ من الوجوه في نفي التحوّل، أو أكثرها.

وأمّا الحادي عشر، فهو ظاهر، لا إشعار له منافاة الاختيار[٥].

وأمّا الثاني عشر، فلا يخلو من إشكال، وقد عرفت طعن الشيخ المفيد وغيره فيه، وعلى تقدير عدم تحقّق ذلك الكلام، أو كونه موجّهاً إلى غيره ممّا هو أصرح منه، فتوجيهه بنحو ما مرّ ممكن، وأوّله دالٌّ على أنّه لو تركت طينة المؤمنين على حالها، لما قدروا على المعاصي، ولو تركت طينة الكفّار على حالها لما قدروا على الطّاعات، وأنّه بعد خلطهما ومزجهما صار القسمان قادرين على الأمرين، فهو دالٌّ على بطلان الجبر، والإشكال في قوله: "فهو طينة الناصب" وقوله: "فهو من طينة المؤمن"[٦].

وحلّ الإشكال: أنّ التعليل مجازي كقول أهل العدل: لما تعلّق علم الله بهذا الشيء وقع، فلا يلزم الجبر، وذلك أنّ الخلق من طينة علّيين ومن طين سجّين غير داخل في أجزاء العلّة التامّة للإيمان والكفر، وخلط الطينتين غير داخل في أجزاء العلّة التامّة للحسنة والسيئة، بل كلّ منهما لمحض المناسبة، كما روي أنّ ولد الزنا لا يدخل الجنّة، مع أنّه لا ذنب له، ولا دخل له في فعل أبيه وأمّه، بل لما علم الله في الأزل أنّ زيدًا يكون سعيدًا باختياره، سواء خلقه الله

(١) تقدم ذكره في ص (٧٢ و٧٣)، ح٧.
(٢) تقدم ذكره في ص (٧٣)، ح٨.
(٣) تقدم ذكره في ص (٧٣ و٧٤)، ح٩.
(٤) تقدم ذكره في ص (٧٤)، ح١٠.
(٥) تقدم ذكره في ص (٧٤ و٧٥)، ح١١.
(٦) تقدم ذكره في ص (٧٥-٧٧)، ح١٢.

من طينة عليّين، أو من طينة سجّين، من مادة الحلال أو من مادة الزنا، وأنّ عمرًا يكون شقيًا باختياره على سائر الصّور السابقة، اقتضت الحكم الإلهية ملاحظة المناسبة بخلق السّعيد من طينة علّيين ومادة الحلال، والشّقي من طينة سجين ومادة الحرام، ولما تعلّقت الإرادة بخلق الأبدان والأرواح فمن ماء كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1] دبّر ما دبّر، وقسم الماء والطّين قسمين، فخلق من كلّ قسم ما يناسبه من المخلوقات، من غير أن يكون للماء دخل في الإيمان والكفر والطاعة والمعصية، وكذا خلط المائين والطينتين.

فإن قلت: أيّة مفسدة كانت تترتّب لو خلق الله الجميع من طينة واحدة، أو خلق المؤمن من طينة سجين والكافر من طينة عليّين، أو لم يخلط الطينتين؟

قلت: قد عرفت وجود المصلحة وانتفاء المفسدة فيما فعله الله، وأمّا خلافه، فيحتمل أن تكون فيه مفسدة لا نعلمها ويحتمل انتفاء المصلحة والمفسدة عنه، ويحتمل انتفاء المفسدة عنه وحصول مصلحة فيه تقصر عن المصلحة الّتي هي فيما اختاره الله سبحانه، وعلى كلّ حال فما اختاره الله راجح، ولا يمكن إثبات رجحان خلافه، فضلًا عن لزومه.

وفيه إشكال آخر في حكمه بإلحاق حسنات الناصب بالمؤمن وسيّئات المؤمن بالناصب، لما ذكر ووجهه كما يفهم من أوّل الكلام وآخره. ويستفاد من الاستشهاد بالآيات، هو أنّ المؤمن بسبب دعائه الناصب إلى الطاعة والخير وإطاعة الناصب له بقدر ما فيه من طينته أو أقلّ أو أكثر، أو بسبب خوفه من الناصب وتقيته منه ، وحصول أذاه يكتب له أعني المؤمن مثل ثواب طاعات الناصب كما ورد في حديث صحيح: "مَنْ سنّ سنّة حسنة كان له أجرها وأجر مَنْ عمل بها إلى يوم القيامة، ومَنْ سنّ سنّة سيّئة كان عليه وزرها ووزر مَنْ عمل بها إلى يوم القيامة"[2].

ونحوه قولهم عليهم السلام: "الدال على الخير كفاعله"[3] وغير ذلك من الأخبار، ولا تقبل

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٢١:٣٠.

(٢) الفصول المختارة- الشيخ المفيد: ١٣٦/ من كلامه في تفسير القران.

(٣) الوافي- الفيض الكاشانيّ ٢٦: ١٦٣/ ١٤- باب- مواعظ رسول الله صلى الله عليه وآله، ح٥، من لا يحضره الفقيه ٤ : ٣٨٠/ الفاظ رسول الله صلى الله عليه وآله الموجزة التي لم يسبق اليها، ح٥٨١٣.

طاعات الناصب والثواب الّذي يكتب للمؤمن إنّما هو ثواب عمله، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[1] وغيرها.

وكذلك نقول في طرف الناصب سواء، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[2] وإنّما الوزر الّذي يكتب عليه بسبب أمره للمؤمن بالمنكر، أو عداوته له ، أو إيذائه إيّاه، ولا يبعد أن يغفر الله للمؤمن تلك الذنوب تفضّلًا ، أو لكونه غافلًا عن كونها ذنوبًا ، والغافل غير مكلّف حال غفلته، فالإثم على الناصب وحده، أو محمول على الغالب، أو بعض المؤمنين، لعدم وجوب ذلك التفضّل على وجه العموم، ويفهم ما قلناه من صريح قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[3] كما مرّ هذا غاية ما يمكن أو يوجّه به الحديث، وهو أولى من طرحه ، والله أعلم بحقائق الأمور.

الفصل الحادي عشر

في تأويل مشيئة الله وإرادته المتعلّقَيْنِ بأفعال المكلّفين

وحاصله أنّها ليست بجازمة موجبة للإلجاء والجبر لما تقدّم، وأنا أذكر من الأخبار الواردة في ذلك اثني عشر حديثًا، وليس كلّها محتاجًا إلى التأويل، بل بعضها يفسّر بعضًا.

الأوّل: ما رواه الكلينيّ بسنده عن أبي عبدالله ﷺ قال: "لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلّا بهذه الخصال السبع: بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل، فمن زعم أنّه يقدر على نقض واحدة فقد كفر"[4].

الثاني: ما رواه -أيضًا- عن أبي الحسن موسى ﷺ قال: "لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلّا بسبعة[5]: بقضاء وقدر وإرادة ومشية وكتاب وأجل وإذن، فمَنْ زعم

(١) سورة النجم ، الآية : ٥٣:٣٩.
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٦:١٦٤، سورة الإسراء ، الآية : ١٧:١٥، سورة فاطر ، الآية : ٣٥:١٨، سورة الزمر ، الآية : ٣٩:٧.
(٣) سورة النحل ، الآية : ١٦:٢٥.
(٤) الكافي ١:١٤٩/ كتاب التوحيد- باب في أنّه لا يكون شيء في السماء والأرض...، ح١.
(٥) في المصدر: بسبع.

غير هذا فقد كذب على الله، أو ردّ على الله"[١].

الثالث: ما رواه -أيضًا- عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: "لا يكون شيء إلّا ما شاء الله وأراد وقدر وقضى" قلت: ما معنى شاء؟ قال: "ابتداء الفعل" قلت: ما معنى قدر؟ قال: "تقدير الشيء من طوله وعرضه" قلت: ما معنى قضى؟ قال: "إذا قضى أمضاه، فذلك الّذي لا مردّ له"[٢].

الرابع: ما رواه عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: شاء وأراد وقدر وقضى؟ قال: "نعم" قلت: وأحبّ؟ قال: "لا" قلت: وكيف ذلك؟[٣] قال: "هكذا خرج إلينا"[٤].

الخامس: ما رواه عن أبي عبدالله عليه السلام قال[٥]: "أمر الله ولم يشأ، وشاء ولم يأمر، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم عليه السلام عن أكل الشجرة، وشاء أن يأكل منها، ولو لم يشأ لم يأكل"[٦].

السادس: ما رواه عن أبي الحسن عليه السلام [قال]: "إنّ لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء، ويأمر وهو لا يشاء، أوما رأيت أنّه نهى آدم وزوجه[٧] أن يأكلا من الشجرة وشاء ذلك، ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله، وأمر إبراهيم أن يذبح إسماعيل[٨]، ولم يشأ أن يذبحه ولو شاء أن يذبحه لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله"[٩].

السابع: ما رواه عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "شاء وأراد ولم يحب ولم يرض، شاء أن لا يكون شيء إلّا بعلمه وأراد مثل ذلك، ولم يحب أن يقال ثالث ثلاثة ولم يرض لعباده الكفر"[١٠].

(١) الكافي ١: ١٤٩-١٥٠/ كتاب التوحيد- باب في أنّه لا يكون شيء في السماء والأرض...، ح٢.
(٢) الكافي ١: ١٥٠/ كتاب التوحيد- باب المشيئة والإرادة، ح١.
(٣) في المصدر (وكيف شاء وأراد وقدر وقضي ولم يحب).
(٤) الكافي ١: ١٥٠/ كتاب التوحيد- باب المشيئة والإرادة، ح٢.
(٥) في المصدر: سمعته يقول.
(٦) الكافي ١: ١٥٠-١٥١/ كتاب التوحيد- باب المشيئة والإرادة، ح٣.
(٧) في المخطوطة (وزوجته) وما أثبتناه هو الانسب.
(٨) في المصدر: إسحاق.
(٩) الكافي ١: ١٥١/ كتاب التوحيد- باب المشيئة والإرادة، ح٤.
(١٠) الكافي ١: ١٥٢/ كتاب التوحيد- باب المشيئة والإرادة، ح٥.

الثامن: ما رواه عن الرضا ﷺ قال: "قال الله عزّ وجلّ: ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الّذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبقوّتي أدّيت فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعًا بصيرًا قويًا ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيّئة فمن نفسك، وذلك[١] أنيّ أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك منّي ؛ وذلك[٢] أنّي[٣] لا أسأل عمّا أفعل وهم يسألون"[٤] قد ورد في عدّة أحاديث أنّ مشيئة الله محدثة ، وكذا إرادته ولا دخل لهما في المقصود؛ لأنّ المراد بهما ما تعلق بفعل الله تعالى.

التاسع: ما رواه الصدوق في كتاب التوحيد بسنده عن جعفر بن محمّد، عن أبيه ﷺ قال: "قيل لعليّ ﷺ: إنّ رجلًا يتكلّم في المشيئة، فقال: ادعه [لي] قال: فدعي له، فقال: يا عبدالله خلقك الله لما شاء أو لما شئت؟ قال: لما شاء، قال: فيمرضك إذا شاء، أو إذا شئت؟ قال: إذا شاء قال فيشفيك إذا شاء، أو إذا شئت؟ قال: إذا شاء ، قال: فيدخلك حيث شاء أو حيث شئت؟ قال: حيث شاء. قال: فقال عليّ ﷺ [له]: لو قلت غير هذا لضربت الّذي فيه عيناك"[٥].

وفي حديث آخر قال: القائل لا يستطيع أن يقول إلّا ما شاء الله، والباسط يده لا يستطيع أن يبسط يده إلّا بما شاء الله[٦].

العاشر: ما رواه أيضًا بسنده عن أمير المؤمنين ﷺ قال: "أوحى الله عزّ وجلّ إلى داود ﷺ: يا داود، تريد وأريد ولا يكون إلّا ما أريد، فإن أسلمت[٧] لما أريد أعطيتك ما تريد، وإن لم تسلم لما[٨] أريد أتعبتك فيما تريد ولا[٩] يكون إلّا ما أريد.

(١) في المصدر: ذاك.
(٢) في المصدر: ذاك.
(٣) في المصدر: إنني.
(٤) فقه الرضا ﷺ- على ابن بابويه القميّ: ٣٤٩/ ٩٣- باب القدر والمنزلة بين المنزلتين.
(٥) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٣٧/ ٥٥- باب المشيئة والإرادة، ح٢.
(٦) المصدر السابق- ضمن ح٣.
(٧) في الأصل: "سلمت" وما أثبتناه من المصدر.
(٨) في الأصل: "لي ما" وما أثبتناه من المصدر.
(٩) في المصدر: ثمّ لا.

ونحوه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال لقنبر: "إنّ أهل الأرض لا يستطيعون لي شيئًا إلّا بإذن الله من السماء"(١).

الحادي عشر: ما رواه -أيضًا- عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: "سبق العلم وجفّ القلم وتمّ القضاء بتحقيق الكتاب وتصديق الرسالة والسعادة من الله والشقاوة من الله".

قال: "وقال الله عزّ وجلّ: ابن آدم، بمشيئتي كنت أنت الّذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبإرادتي كنت أنت الّذي تريد لنفسك ما تريد، وبفضل نعمتي عليك قويت على معصيتي، وبعصمتي وعفوي وعافيتي أدّيت إليَّ فرائضي، وأنا أولى بحسناتك(٢) منك وأنت أولى بذنبك منّي، فالخير منّي بما أوليت إليك(٣) بداء، والشّر منّي إليك بما جنيت جزاء، وبسوء ظنّك بي قنطت من رحمتي، فلي الحمد والحجّة عليك بالبيان، ولي السبيل عليك بالعصيان، ولك الجزاء والحسنى عندي بالإحسان، لم أدع تحذيرك، ولم آخذك عند عزّتك، ولم أكلّفك فوق طاقتك، ولم أحملك من الأمانة إلّا ما قدرت عليه، رضيت منك لنفسي ما رضيت به لنفسك منّي، ولن(٤) أعذّبك إلاّ بما عملت"(٥).

الثاني عشر: ما رواه أيضًا عن الرضا عليه السلام: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾(٦)، "يعني(٧) على سبيل الإلجاء والاضطرار في الدنيا كما يؤمنون عند المعاينة ورؤية البأس في الآخرة، ولو فعلت ذلك بهم لم يستحقّوا منّي ثوابًا ولا مدحًا، لكنّي أريد منهم أن يؤمنوا مختارين غير مضطرين ليستحقوا منّي الزلفى والكرامة ودوام الخلود في جنّة الخلد: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾(٨)، قال: وأمّا قوله عزّ وجلّ:

(١) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٣٨-٣٣٩/ ٥٥- باب المشيئة والإرادة، ذيل ح٧.
(٢) في المصدر: بإحسانك.
(٣) في المصدر: إليك بما أوليت.
(٤) في المصدر: قال عبد الملك: لن.
(٥) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٤٠-٣٤١/ ٥٥- باب المشيئة والإرادة، ح١٠.
(٦) سورة يونس، الآية: ١٠:٩٩.
(٧) "يعني": لم ترد في المصدر.
(٨) سورة يونس، الآية: ١٠:٩٩.

﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ﴾[1] فليس ذلك على سبيل تحريم الإيمان عليها، ولكن على معنى أنّها ما كانت لتؤمن إلّا بإذن الله، وإذنه أمره لها بالإيمان ما كانت متكلّفة[2] متعبّدة، وإلجاؤه إيّاها إلى الإيمان عند زوال التكليف والتعبّد عنها[3].

أقول: قد تقدّم ما يصلح جوابًا هنا، وفي هذه الأخبار أيضًا دلالة واضحة على المراد منها، وأُشكل ما فيها الأوّلان ولهما ولأمثالهما وجوه:

أحدها: أن نقول: إنّ الإرادة والمشيئة هنا من الله لكنّهما لا تصلان إلى حدّ الإلجاء والجبر كما تقدّم، وقد عرفت أنّ القضاء والقدر لا ينافيان التكليف، ولا يكونان محتومين فيما يتعلّق به أمر أو نهي قطعًا، إلّا بتبعية الفعل، وقد تقدّم في هذه الأحاديث ما يدلّ على أنّ لله مشيئتين وإرادتين، وفي أحاديث القضاء والقدر.

وثانيها: أن يخصص الأشياء المذكورة المنصوص على أنّها لا تكون إلّا بمشيئة الله وإرادته بالأشياء الّتي هي من فعل الله دون أفعال العباد، وقد اشتهر بين العلماء أنّه ما من عام إلّا وقد خصّ، وأي مخصص أقوى من الأحاديث السابقة والأدلّة المذكورة، وهذا التخصيص تستقيم في كثير من الأحاديث الّتي أوردتها في هذا الفصل، بل في أكثرها.

وثالثها: أن نقول: المراد بما في الأرض أفعال العباد، وبما في السماء أفعال الله، وأنّ السبعة في القسم الأوّل من فعل العبد، وفي الثاني من فعل الله، وليس شيء من هذه الألفاظ يأبى التوجيه بهذا الوجه، وحينئذ فحاصل المعنى أنّ الله فاعل مختار متمكّن من الفعل والترك، ويرجح أحدهما بهذه السّبعة، وهي من فعله؛ وأنّ العبد كذلك فيما أعطاه الله القدرة عليه والتمكين منه، فيرجّح أحد الطرفين بمثل ذلك، وأنّ السبعة حينئذٍ من فعل العبد، أمّا المشيئة والإرادة فظاهر أنّهما ثابتان للعبد كما مرّ، وأمّا القضاء والقدر، فقد قال صاحب القاموس وغيره: إنّهما وردا بمعنى الحكم والحتم والصنع[4]، ووجود هذه المعاني في فعل

(١) سورة يونس، الآية: ١٠: ١٠٠.
(٢) في المصدر: مكلفة.
(٣) التوحيد للصدوق: ٣٤٢/ ٥٥- باب المشيئة والإرادة، ضمن ح١١.
(٤) أنظر: القاموس المحيط- الفيروز آبادي٤: ٣٧٨- قضى، تاج العروس- للزبيديّ ٢٠: ٨٤- قضى.

العبد وصدورها عنه واضح بعد ثبوت كونه فاعلًا، والقدر ورد أيضًا بمعنى تقدير الشيء طولًا وعرضًا ونحوهما[١] ، وورد في حديث في تفسيره بهذا المعنى وثبوته للعبد أوضح[٢]، وأمّا الإذن، فقد صرّح أهل اللّغة بأنّه بمعنى العلم، وبمعنى الإباحة[٣]، والمعنى الأوّل ثابت للعبد في فعله تفصيلًا أو إجمالًا كما مرّ، والمعنى الثاني يمكن إثباته للعبد على بعد، فإنّه إذا فعل شيئًا، فقد أباحه لنفسه، وأجاز لبدنه وأعضائه التصرّف فيه ، وأمّا الكتاب فقد جاء بمعنى الحتم والإيجاب والإلزام[٤] ولو على وجه المجاز، وهذا صادق في فعل العبد، فإنّه إذا فعل شيئًا فقد أوجبه على نفسه وألزمها به، وأمّا الأجل، فهو أوضح.

ورابعها: أن تبقى الأشياء على عمومها، والسّبعة من فعل الله، لكن إن تعلّقت بفعل الله، كانت متوجهة إلى الفعل نفسه، وإن تعلّقت بفعل العبد، كانت متوجهة إلى مجرد التخلية بعد خلق الأسباب الموقوف عليها، ويبقى الفعل موقوفًا على إرادة العبد، فيصدق أنّ فعل العبد لا يقع إلّا بعد هذه الأشياء السبعة من فعل الله، فإنّه لولاها لما كان العبد قادرًا، والباء لا يتعين كونها للسببية فلعلّها للملابسة أو المصاحبة، والّذي فهم من هذا الكلام أنّ وقوع الفعل بدون السّبعة غير ممكن، لا أنّه بعد حصولها يصير واجبًا، لاحتمال توقفه على شرط آخر أو زوال مانع.

وخامسها: أن نقول: لو كان العبد غير قادر على شيء بعد هذه السّبعة، لكان الله غير قادر على شيء بعدها، وما أجبتم به فهو جوابنا، وهو أنّ الإرادة في فعل العبد من العبد، فلا يلزم الجبر.

وقيل: المراد بالمشيئة أن يصدر عنه تعالى أولًا أمر وجودي ، أو عدمي علم تعالى صدور ذلك الفعل ، أو الترك معه عن العبد في وقتها باختياره مع قدرته تعالى على ما يعلم معه

(١) أنظر: القاموس المحيط- الفيروز آباديّ ٤: ٢٤- قدر، لسان العرب لابن منظور ٥: ٧٤- قدر، الفروق اللغوية لابي هلال العسكريّ: ٣٨- قدر.
(٢) تقدم ذكره في ص (٩٤)- ح٣.
(٣) انظر: القاموس المحيط ١: ٣٤، الفروق اللغوية: ٨.
(٤) انظر: القاموس المحيط ١: ١٢.

صدور ضدّ ذلك عن العبد باختياره، والمراد بالإرادة أن يصدر عنه تعالى ثانيًا: فعل أو ترك مؤكد للمشيئة في الإفضاء إلى فعل العبد ، أو تركه اختيارًا في وقتهما مع قدرته تعالى على ضد ذلك والمراد بالقدر أن يصدر عنه تعالى بعد الإرادة قبل وقت الفعل فعل أو ترك، مؤكد للمشيئة وبالإرادة في الإفضاء إلى فعل العبد أو تركه اختيارا، والمراد بالقضاء فعل كذلك يؤكد المشية والإرادة والقدر يوكد ما جعل في الإفضاء إلى فعل العبد والمراد بالإذن عدم إحداثه تعالى المانع العقلي من فعل العبد أو تركه في وقتهما ، والمراد بالكتاب وجوب خلق كلّ كائن عليه تعالى عقلًا ، إمّا خلق تقدير كما في أفعال العباد، أو خلق تكوين كما في أفعاله تعالى ، والمراد بالأجل الوقت المعين الكائن.

وقوله ﷺ: في الأوّل: "فمن زعم أنّه يقدر على نقض واحدة فقد كفر"[1]، لا ريب أنّه مخصوص بفعل الله.

وقوله ﷺ: في الثاني" فقد كذب على الله"[2] لا حاجة الى تخصيصه ولا مفسدة في بقائه على عمومه، ويحتمل أن يكون المراد منهما الردّ على المفوضة ، ويكون المراد من الإرادة والمشيئة والإذن والكتاب الأمر والنهي.

وأمّا الثالث: فلا ريب أنّه مخصوص بما تعلّقت به إرادة الله الجازمة وقضاؤه المحتوم، فإنّ آخره صريح في ذلك، وقد عرفت امتناع تعلّق ذلك بفعل المكلّف، وأنّه يستلزم بطلان التكليف.

وأمّا الرابع: فقد عرفت أنّ المشيئة والإرادة والقضاء والقدر جارية في جميع أفعال الله وأفعال العبد، وأنّها على قسمين: جازمة وغير جازمة، وأنّ معنى إرادة الله للأفعال التكليفية، عدم إرادة المنع منها إرادةً جازمةً، فهي قريبة من قولهم في توجيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[3] من أنّ معناه: ومن حكم بغير ما أنزل الله، وأمّا المحبّة فلا يمكن الحكم بتعلّقها بجميع الأفعال المذكورة قطعًا، ولا يخفى أنّه ﷺ

(١) تم ذكره في ص (٩٣)، ح١.
(٢) تم ذكره في ص (٩٣)، ح٢.
(٣) سورة المائدة ، الآية : ٥:٤٤.

أراد إجمال الأمر والحثّ على التسليم.

وأمّا الخامس، فظاهر ممّا سبق أنّه يلزم إرادة المشيئة الجازمة في موضع، وغير الجازمة في آخر.

وكذا السادس، مع أنّ أوّله فيه إشارة إلى ما قلناه من التقسيم، ولا ريب أنّ المراد بالحتم اللازم وبالعزم غيره.

ونحوهما. السابع وأوضح ما يزول به الإشكال ما هو مصرّح به في الثامن من اختيار العبد وثبوت المشيئة له، فضلًا عمّا تقدّم، ولا إشكال فيه، والأولوية بالحسنات، وجهها ظاهر، لأنّ أغلب أسبابها من الله، حيث أعطى القدرة عليها، وأحبّها وأمر بها، وأولوية العبد بالسيّئات أيضاً واضح ؛ لأنّ الله وإن أعطى القدرة عليها لكنّه أبغضها ونهى عنها.

وأمّا التاسع فقريب ممّا سبق من أنّه يلزم في بعض المواضع إرادة المشيئة الجازمة، وفي بعضها إرادة غيرها، ولعلّ الغرض منه ومن أمثاله الردّ على أهل التفويض.

وأمّا العاشر، فكذلك ويحتمل قريبًا أن يراد منه أنّه إذا تعارضت إرادة الله الجازمة وإرادة العبد، وقع مراد الله لكن لا تتعارضان في الأفعال التكليفية.

وأمّا الحادي عشر، فلا إشكال فيه أصلًا، بل يفهم منه ما يزيل الإشكال عمّا سبق، وأمر السعادة والشقاوة فسيأتي حكمه إن شاء الله.

وأمّا الثاني عشر، فهو أوضح في إزالة الإشكال وتفصيل الإجمال، والله أعلم بحقيقة الأحوال.

الفصل الثاني عشر

في توجيه القضاء والقدر المتعلّقين بالسعادة والشقاوة والخير والشرّ ونحوها

وأنا أذكر أيضًا من ذلك اثني عشر حديثًا ليس كلّ واحد منها يحتاج إلى توجيه وتأويل، بل بعضها يفسّر بعضًا.

الأوّل: ما رواه الكلينيّ بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "إنّ الله خلق السعادة والشقاء[١] قبل أن يخلق خلقه، فمن خلقه الله سعيدًا لم يبغضه أبدًا، وإن عمل شرًّا أبغض عمله ولم يبغضه، وإن كان شقيًا لم يحبّه أبدًا، وإن عمل صالحًا أحبّ عمله وأبغضه لما يصير إليه، فإذا أحبّ الله شيئًا لم يبغضه أبدًا، وإذا أبغض الله شيئًا لم يحبّه أبدًا"[٢].

الثاني: ما رواه -أيضًا- عنه عليه السلام أنّه قيل له[٣]: من أين لحق الشقاء أهل المعصية حتّى حَكَمَ [الله] لهم في علمه بالعذاب على عملهم؟ ، فقال عليه السلام: "حُكْم الله لا[٤] يقوم له أحد من خلقه بحقّه، فلمّا حَكَمَ بذلك وهب لأهل محبّته القوّة على معرفته، ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهله، ووهب لأهل المعصية القوّة على معصيتهم لسبق علمه فيهم، ومنعهم إطاقة القبول منه فواقعوا[٥] ما سبق لهم في علمه، ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجّيهم من عذابه، لأنّ عمله أولى بحقيقة التصديق، وهو معنى "شاء ما شاء" وهو سرّه[٦].

ورواه الصدوق في التوحيد، إلّا أنّه قال في أوّله علم الله: لا[٧] يقوم أحد من خلقه بحقّه، وقال في آخره: وإن قدروا أن يأتوا حالًا[٨] تنجّيهم[٩] ، إلى آخره.

---

(١) في الأصل: "الشقاوة" وما أثبتناه من المصدر.
(٢) الكافي ١:١٥٢/ كتاب التوحيد- باب السعادة والشقاء، ح١.
(٣) في المصدر: جعلت فداك يابن رسول الله.
(٤) في نسخة بدل: أن لا يقوم.
(٥) في المصدر: فوافقوا.
(٦) الكافي ١:١٥٣/ كتاب التوحيد- باب السعادة والشقاء، ح٢.
(٧) في المصدر: ألا.
(٨) في المصدر: خلالاً.
(٩) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٥٤-٣٥٥/ باب السعادة والشقاوة، ح١.

الثالث: ما رواه عنه ﷺ قال: "يُسلك بالسعيد في طريق الأشقياء، حتّى يقول الناس: ما أشبهه بهم، بل هو منهم، ثمّ تتداركه[١] السعادة، وقد يُسلك بالشقي طريق السعداء، حتّى يقول الناس: ما أشبهه بهم، بل هو منهم، ثمّ يتداركه الشقاء، إنّ من كتبه[٢] الله سعيدًا وإن لم يبق من الدنيا إلّا فواق ناقة ختم له بالسعادة"[٣].

الرابع: ما رواه -أيضًا- عنه ﷺ قال: "إنّ فيما[٤] أوحى الله إلى موسى ﷺ وأنزل عليه في التوراة إنّي أنا الله لا إله إلّا أنا، خلقت الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أُحبّ، فطوبى لمن أجريته على يديه، وأنا الله لا إله إلّا أنا، خلقت الخلق وخلقت الشرّ وأجريته على يدي من أُريد[٥] فويل لمن أجريته على يديه"[٦].

الخامس: ما رواه[٧] عنه ﷺ قال: "قال الله تعالى: أنا الله لا إله إلاّ أنا، خالق الخير والشّر، فطوبى لمن أجريت على يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشرّ، وويل لمن يقول: كيف ذا وكيف ذا ، قال يونس: يعني من ينكر هذا الأمر لا من يتفقّه[٨] فيه"[٩].

السادس: ما رواه عن أبي جعفر ﷺ قال: "إنّ في بعض ما أنزل الله من كتبه أنّي أنا الله لا إله إلّا أنا خلقت الخير وخلقت الشر، فطوبى لمن أجريت على يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشر، وويل لمن يقول كيف ذا وكيف ذا"[١٠].

السابع: ما رواه الصدوق في كتاب التوحيد، عن أبي عبدالله ﷺ في قول الله

(١) في المصدر: يتداركه.
(٢) في التوحيد: علمه.
(٣) الكافي ١: ١٥٤/ كتاب التوحيد- باب السعادة والشقاوة، ح٣، ورواه أيضا الصدوق في التوحيد: ٣٥٧/ باب السعادة والشقاوة، ح٤.
(٤) في المصدر: ممّا.
(٥) في المصدر: أريده.
(٦) الكافي ١: ١٥٤/ كتاب التوحيد- باب الخير والشر، ح١.
(٧) في المصدر: هذا.
(٨) في المصددر: بتفقه.
(٩) الكافي ١: ١٥٤/ كتاب التوحيد- باب الخير والشر، ح٣.
(١٠) المصدر السابق- ح٢.

عزّوجلّ: ﴿ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا ﴾[1] قال: "بأعمالهم شقوا"[2].

الثامن: ما رواه بإسناده عن ابن أبي عمير أنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن [معنى] قول رسول الله صلى الله عليه وآله: " الشقي من شقي في بطن أُمّه والسعيد من سعد في بطن أُمّه؟"، فقال: "الشقي من علم الله وهو في بطن أُمّه أنّه سيعمل أعمال الأشقياء، والسعيد من علم الله وهو في بطن أُمه أنّه سيعمل أعمال السعداء ، " قلت [له]: فما معنى قوله صلى الله عليه وآله: "اعملوا فكلّ ميسّر لما خلق له؟" فقال: "إنّ الله خلق الجنّ والإنس ليعبدوه، ولم يخلقهم ليعصوه وذلك قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[3] فيسرّ كلًا لما خلق له، فالويل لمن استحب العمى على الهدى"[4].

التاسع: ما رواه بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾[5] قال: يحول بينه وبين أن يعلم أنّ الباطل حقّ ، وقد قيل: إنّه يحول بينه وبين قلبه[6] بالموت ، وقال أبو عبدالله عليه السلام: "إنّ الله ينقل العبد من الشقاء إلى السعادة ولا ينقله من السعادة إلى الشقاء"[7].

العاشر: ما رواه بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: "قدّر الله المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة"[8].

الحادي عشر: ما رواه بسنده عنه عليه السلام قال: "لا يؤمن أحدكم حتّى يؤمن بالقدر خيره وشرّه وحلوه ومرّه"[9].

---

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ٢٣:١٠٦.
(٢) التوحيد للصدوق: ٣٥٦/ ٥٨- باب السعادة والشقاوة، ح٢.
(٣) سورة الذّاريات ، الآية : ٥١:٥٦.
(٤) التوحيد للصدوق: ٣٥٦/ ٥٨- باب السعادة والشقاوة، ح٣.
(٥) سورة الأنفال ، الآية : ٨:٢٤.
(٦) في المصدر: إنّ الله تبارك وتعالى يحول بين المرء وقلبه.
(٧) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٥٨/ ٥٨- باب السعادة والشقاوة، ح٦.
(٨) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٦٨/ ٦٠- باب القضاء، ح٧.
(٩) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٨٠/ ٥٨- باب السعادة والشقاوة، ح٢٧.

الثاني عشر: ما رواه -أيضاً- عنه ﷺ قال: "قدّر الله[١] المقادير ودبّر التدابير قبل أن يخلق آدم بألفي عام"[٢].

أقول: هذا محمول على بيان تاريخ مجموع الأمرين وإن كان الأوّل في التاريخ الأوّل، وقد عرفت وجه المتشابهات من هذه الأخبار من محكماتها ونزيده توضيحًا، فنقول: أمّا خلق السعادة والشقاوة، فالمراد من الخلق مجرّد التقدير، أو تعلّق العلم بأنّهما سيحصلان باختيار العبد، وقد عرفت أنّ القضاء والقدر حقّ، وأنّهما لا يوجبان الجبر، ويظهر من أحاديث السعادة والشقاوة، أنّ سبب محبّة الله للعبد العاصي علمه بأنّه سيعمل من الطاعات ما يزيد على معاصيه، وكذا بغضه للمطيع أحيانًا وأنّ سبب تخلية الله بين العبد وبين المعصية هو الغضب عليه لعلمه باختياره لها.

وقوله: "ولم يقدروا أن يأتوا حالًا تنجّيهم من عذابه" مع قطع النظر عن كونه في رواية الصدوق بالإثبات دون النفي يحتمل وجوهًا، أقربها أنّهم بعد فعلهم المعصية واستحقاقهم العذاب لم يقدروا أن يمتنعوا منه، ولا أن يأتوا بحيلة تنجّيهم منه لثبوته عليهم، وليسوا بأهل أن تقبل توبتهم لفقد بعض شروط القبول، وأيضًا فقبول التوبة تفضّل من الله لا واجب، وكذا سقوط العذاب معها كما هو مقرّر.

وأمّا خلق الخير والشرّ، فقريب من ذلك، ويحتمل أن يراد به غير الطاعة والمعصية، بأن يراد بالخير ما تميل إليه طباع البشر، ويشتمل على المنافع لهم كالغنى والعافية والخصب وطول العمر والصحّة نحو ذلك، والشرّ ما يغفر منه طباع البشر كأضداد هذه المذكورات، ومعلوم أنّه كثيرًا ما يفعل العبد طاعاتٍ يجازيه الله عليها بطول عمره وسعة رزقه وكثرة ماله وولده، فهذا مصداق قوله: "طوبى لمن أجريت على يديه الخير" وقد يفعل العبد معاصي يجازيه الله عليها بقصر عمره أو قلّة رزقه، فهذا مصداق قوله: "ويل لمن أجريت على يديه الشرّ" وحاصله تخصيص الخير والشر ببعض الأقسام، لدليل يمنع من الحمل

(١) في المصدر: إنّ الله عزّ وجلّ قدر.
(٢) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٧٦-٣٧٧/ ٥٨- باب السعادة والشقاوة، ح٢٢.

على الاستغراق والإبقاء على الإطلاق، وأمّا باقي الأخبار فلا إشكال فيها، بل هي مزيلة للإشكال في غيرها. والله أعلم.

خاتمة

قد ورد في كثير من الأحاديث النهي عن الكلام في القضاء والقدر، ووجهه أنّه يصعب فهم معناه على كثير من الناس فينجرون منه إلى اعتقاد الجبر، وورد الأمر في كثير من الأحاديث بالأمر بالكلام في البداء، ووجهه أنّه يزيل الإشكال الحاصل من القضاء والقدر بظهور أنّه قابل للتغيير في الجملة، فلعلّ تغييره موقوف على اختيار العبد.

وبالجملة يصير بملاحظة البداء تابعًا بعد أن كان متبوعًا على قولهم، والعجب من إنكار من أنكر البداء من العامّة مع تصريح القرآن به في مواضع كثيرة مع أنّ معناه : هو تغيير الله للقضاء الّذي ليس بمحتوم لتغيير المصلحة، أو مطلقًا، وهذا المعنى -كما ترى- لا مفسدة في إثباته وتجويزه، بل الجزم بوقوعه، كيف وقد ورد التصريح به في الكتاب والسنّة، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝٣٨ يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾[2]، وقال: ﴿وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾[3]، وغير ذلك ممّا ورد في الحديث كما في كتاب الاحتجاج وعيون الأخبار وغيرهما في احتجاج الرضا عليه السلام.

وأعجب من ذلك إنكار بعض الخاصّة له من المتأخرين، وذلك خلاف إجماع الشيعة، وأحاديث ثبوت البداء كثيرة جدًا تزيد على حدّ التواتر فمن تتبّع وجدها في جميع كتب الحديث الّتي ألفتها الشيعة، فهي أكثر من أخبار كرم حاتم بمراتب متعددة، ولا ريب في إيجابها لليقين، والّذي يظهر من الأخبار والاعتبار وكلام القائلين بالبداء أنّه يغير الحكم لا العلم ، وإنّما هو بمعنى النسخ إلّا أنّه مخصوص بأحكام القضاء والعدل ، وإنّما يطلق عليه البداء بالنسبة إلى بعض الملائكة، إنّما ذكرنا ما ذكرنا في توجيه القضاء والقدر، وما يتعلّق به ما أشرنا إليه من النهي الواقع عن الكلام فيه، لأجل ضرورة التعليم وإرشاد المسترشد.

(١) سورة الرعد ، الآية : ١٣: ٣٨-٣٩.
(٢) سورة فاطر ، الآية : ٣٥: ١.
(٣) سورة إبراهيم ، الآية : ١٤: ٢٧.

وهذا مستثنى قطعًا، فإنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يخوضون في بحث القدر لأجل هذا المطلب، وقد تقدّم في حديث يونس قوله: "يعني من ينكر هذا الأمر يتفقه فيه"[١] ، ولعلّ النهي مخصوص بمن لا يفهم معناهما، أو يخشى عليه من الضلال بسببهما، أو بصورة لا يكون الكلام فيهما راجحًا، أو واجبًا عينيًا، أو كفائيًا، أو بمَنْ يتكلّم فيهما من عند نفسه، فأمّا من يذكر ما فهمه من كلام الله وكلام رسوله وحججه عليهم السلام فلا حرج عليه.

فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام لكميل بن زياد: "يا كميل، لا تأخذ إلّا عنّا تكن منّا"[٢].

وقال الصادق عليه السلام: "أما والله إنّه شرّ عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعوه منّا"[٣].

وقال له رجل: سمعتك تنهى عن الكلام وتقول: "ويل[٤] لأصحاب الكلام" ، فقال: "إنّما قلت: فويل لهم أن تركوا ما أقول، وذهبوا إلى ما يريدون"[٥].

ولأجل ورود النهي عن الكلام في القضاء والقدر لم يفرد لهما الكلينيّ بابًا في أصوله، ولأجل ما ذكرناه من التوجيه أفرد لهما الصدوق بابًا في التوحيد، ونقل الأحاديث المروية فيهما وفي عدم استلزامهما للجبر، وأنا أذكر من الأحاديث الواردة في الأمر بالكلام في البداء والنهي عن الكلام في القضاء والقدر، وما يناسب ذلك اثني عشر حديثًا:

الأوّل: ما رواه الكلينيّ بسنده الصحيح عن أحدهما عليهما السلام ، قال: "ما عُبِدَ الله بشيء مثل البداء"[٦].

الثاني: ما رواه -أيضًا- بسند صحيح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه"[٧].

(١) الوافي ١:٥٣٤/ باب السعادة والشقاوة، ح٣.
(٢) تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليه وآله ابن شعبة الحرانيّ : ١٧١/ وصيته عليه السلام لكميل بن زياد مختصر.
(٣) الكافي ٢:٤٠٢/ كتاب الايمان والكفر- باب الضلال، ح١.
(٤) في الأصل: "ويلاً" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) الكافي ١:١٧١/ كتاب التوحيد- باب الاضطرار إلى الحجّة، ح٤.
(٦) الكافي ١:١٤٦/ كتاب التوحيد- باب البداء، ح١.
(٧) الكافي ١:١٤٨/ كتاب التوحيد- باب البداء، ح١٢.

الثالث: ما رواه -أيضًا- بسند صحيح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "ما عُظّم الله بشيء[1] مثل البداء"[2].

الرابع: ما رواه -أيضًا- بسند صحيح عن الرضا عليه السلام قال: "ما بعث الله نبيًّا قط إلّا بتحريم الخمر وأن يقرّ لله بالبداء"، وروي معناه من عدّة طرق[3].

الخامس: ما رواه بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: "ما بدا لله في شيء إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له"[4].

وفي خبر آخر: "لم يبد لله من جهل"[5].

السادس: ما رواه أيضاً عنه عليه السلام قال: "من الأمور أمور موقوفة عند الله يؤخّر منها ما يشاء[6]، ويقدّم ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت [ما يشاء]"[7].

السابع: ما رواه الصدوق في التوحيد بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء"[8].

وعنه عليه السلام قال: "إذا جمع الله العباد يوم القيامة سألهم عمّا عهد إليهم، ولم يسألهم عمّا قضى عليهم"[9].

الثامن: ما رواه أيضًا بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه جاء إليه رجل فقال له: أخبرني

(١) في المصدر: بمثل.
(٢) الكافي ١: ١٤٦/ كتاب التوحيد- باب البداء، ذيل ح١.
(٣) الكافي ١: ١٤٨/ كتاب التوحيد- باب البداء- ح١٥، ورواه الصدوق في التوحيد: ٣٣٤/ ٥٤- باب البداء، ح٦، ورواه الكاشانيّ في الوافي١: ٥١١/ ٥٠- باب البداء، ح٧.
(٤) الكافي ١: ١٤٨/ كتاب التوحيد- باب البداء، ح٩.
(٥) الكافي ١: ١٤٨/ كتاب التوحيد- باب البداء، ح١٠.
(٦) المصدر السابق، ح٧.
(٧) المصدر السابق، ضمن ح٦.
(٨) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٦٤/ ٦٠- باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال، ح١.
(٩) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٦٥/ ٦٠- باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال، ح٢.

عن القضاء والقدر؟ قال: "بحر عميق، فلا تلجه" ، ثمّ سأله عنه؟ فقال: "طريق مظلم فلا تسلكه" ثمّ سأله فقال: "سرّ الله فلا تكلّفه"[١] الحديث.

التاسع: ما رواه أيضًا بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: "ألا إنّ القدر سرّ من سر الله، وستر من ستر الله، وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله، مطوي عن خلق الله، مختوم بخاتم الله، سابق في علم الله، وضع الله العباد عن علمه ورفعه فوق شهاداتهم ومبلغ عقولهم؛ لأنّهم لا ينالونه بحقيقة الربّانية، ولا بقدرة الصمدانية ، [ولا بعظمة النورانية ولا بعزة الوحدانية]؛ لأنّه بحر زاخر خالص لله تعالى، عمقه ما بين السماء والأرض، عرضه ما بين المشرق والمغرب، أسود كاللّيل الدّامس، كثير الحيّات والحيتان يعلو[٢] مرة ويسفل[٣] أخرى في قعره[٤] شمس لا تضيء، لا ينبغي أن يطلع إليها إلاّ الله [الواحد الفرد] فمن تطلّع[٥] إليها، فقد ضادّ الله في حكمه ونازعه في سلطانه، وكشف عن ستره وسّره[٦]، وباء بغضب من الله ومأواه جهنّم وبئس المصير"[٧].

العاشر: ما رواه أيضًا بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: "ما بعث الله نبيًّا حتّى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار بالعبودية، وخلع الأنداد، وأنّ الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء"[٨].

الحادي عشر: ما رواه أيضًا عنه عليه السلام: "ما تنبى نبيّ قطّ حتّى يقرّ لله بخمس: بالبداء، والمشيئة، والسجود، والعبودية، والطاعة"[٩].

(١) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٦٥/ ٦٠- باب القضاء والقدر والفتنة والأرزاق والأسعار والآجال، ح٣ باختلاف يسير.
(٢) في الأصل: "تعلو" وما أثبتناه من المصدر.
(٣) في الأصل: "وتسفل" وما أثبتناه من المصدر.
(٤) في الأصل: "قعرها" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) في الأصل: "اطلع" وما أثبتناه من المصدر.
(٦) في الأصل: "سّره وستره" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٨٣-٣٨٤/ ٦٠- باب القضاء والقدر والأرزاق والأسعار والآجال، ح٣٢.
(٨) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٣٣/ ٥٤- باب البداء، ح٣.
(٩) المصدر السابق، ح٥.

الثاني عشر: ما رواه عنه عليه السلام قال: "لو يعلم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه"[1].

تتمّة

ولا بأس بختم هذه الرسالة برسالة شريفة عزيزة الوجود، لها تمام المناسبة بالمقصود في إثبات المنزلة بين المنزلتين والردّ على أهل الجبر والتفويض، قد نقلها من علمائنا الحسن بن عليّ بن أبي شعبة الحلبيّ رحمه الله في كتاب تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليه وآله والشيخ أبو منصور احمد بن علي بن ابي طالب الطبرسيّ في كتاب الاحتجاج وغيرهما، عن مولانا عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام فأنا أنقلها تبركًا وتيمّنًا بها وهذا لفظها:

"بسم الله الرحمن الرحيم، من عليّ بن محمّد، سلام [عليكم و] على من اتّبع الهدى ورحمة الله وبركاته.

فإنّه ورد عليَّ كتابكم وفهمت ما ذكرتم من اختلافكم في دينكم وخوضكم في القدر، ومقالة من يقول منكم بالجبر[2]، ومن يقول بالتفويض، وتفرّقكم في ذلك وتقاطعكم، وما ظهر من العداوة بينكم، ثمّ سألتموني عنه وبيانه لكم وفهمت ذلك كلّه:

اعلموا رحمكم الله أنّا نظرنا في الآثار وكثرة ما جاءت به الأخبار، فوجدناها عند جميع مَنْ ينتحل الإسلام، ممّن يعقل عن الله عزّ وجلّ لا تخلو من معنيين: إمّا حقّ فيتّبع، وإمّا باطل فيجتنب، وقد أجمعت[3] الأمّة قاطبة [لا اختلاف بينهم] على أنّ القرآن حقّ لا ريب فيه عند جميع أهل الفرق، وفي حال اجتماعهم مقرون بتصديق الكتاب وتحقيقه مصيبون مهتدون، وذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: "لا تجتمع أمّتي على ضلالة" فأخبر أنّ جميع ما اجتمعت عليه الأمّة كلّها حقّ [هذا] إذا لم يخالف بعضها بعضًا، والقرآن حقّ لا اختلاف بينهم في تنزيله وتصديقه، فإذا شهد القرآن بتصديق خبر وتحقيقه ، وأنكر الخبر طائفة من

(١) التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٣٤/ ٥٤- باب البداء، ح٧.
(٢) في الأصل: "بالجبر منكم" وما أثبتناه من المصدر.
(٣) في المصدر: اجتمعت.

الأمّة لزمهم الإقرار به ضرورة، حيث[١] اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب، فإن هي جحدت وأنكرت لزمها الخروج من الملّة.

فأوّل خبر يعرف تحقيقه من الكتاب وتصديقه والتماس شهادته عليه، خبر ورد عن رسول الله ﷺ ووجد[٢] بموافقة الكتاب وتصديقه بحيث لا تخالفه[٣] أقاويلهم، حيث قال ﷺ: "إنّي مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض" فلمّا وجدنا شواهد هذا الحديث في كتاب الحديث في كتاب الله نصًّا مثل قوله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۝ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[٤]، وروت العامة في ذلك أخبارًا لأمير المؤمنين عليه السلام أنّه تصدق بخاتمه وهو راكع، فشكر الله ذلك له، وأنزل ذلك[٥] فيه، فوجدنا رسول الله ﷺ [قد أتى] بقوله: "مَنْ كنت مولاه فعليٌّ مولاه" وبقوله[٦]: "أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي"، ووجدناه يقول: "عليّ يقضي ديني وينجز موعدي وهو خليفتي عليكم من بعدي".

فالخبر الأوّل الّذي استنبطت[٧] منه هذه الأخبار وهو خبر صحيح مجمع عليه لا اختلاف فيه عندهم، وهو أيضًا موافق للكتاب، فلمّا شهد الكتاب بتصديق الخبر وهذه الشواهد الأخر، لزم [على] الأمّة الإقرار بها ضرورة، إذ كانت هذه الأخبار شواهدها من القرآن ناطقة ووافقها القرآن ووافقت القرآن[٨]، ثمّ وردت حقائق الأخبار من[٩] رسول

(١) في المصدر: حين.
(٢) في الأصل: "وجد" وما أثبتناه من المصدر.
(٣) في الأصل: "يخالفه" وموا أثبتناه من المصدر .
(٤) سورة المائدة ، الآيتان : ٥:٥٥-٥٦.
(٥) في المصدر: الآية.
(٦) في الأصل: "يقول" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) في الأصل: "استنبط" وما أثبتناه من المصدر.
(٨) في المصدر: ووافقت القرآن والقرآن وافقه.
(٩) في الأصل: "عن" وما أثبتناه من المصدر.

اللهﷺ عن الصادقين ونقلها[١] قوم ثقات معروفون، فصار الاقتداء بهذه الأخبار فرضًا واجبًا على كلّ مؤمن ومؤمنة لا يتعداه إلّا أهل العناد ، وذلك أنّ أقاويل رسول الله[٢]ﷺ متصلة بقول الله عزّ وجلّ، وذلك مثل قوله في محكم كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾[٣]، ووجدنا نظير هذه الآية قول رسول الله ﷺ: "مَنْ آذى عليًّا فقد آذاني، ومَنْ آذاني فقد آذى الله، ومَنْ آذى الله يوشك أن ينتقم منه"، وكذلك قوله ﷺ: "مَنْ أحبّ عليًّا فقد أحبّني، ومَنْ أحبّني فقد أحبّ الله". ومثل قوله ﷺ في بني وليعة: "لأبعثنّ إليهم رجلًا كنفسي يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، قم يا عليّ فسِر إليهم" ، وقوله ﷺ يوم خيبر: "لأبعثنّ إليهم غدًا رجلًا يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّارًا غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله عليه" فقضى رسول الله ﷺ بالفتح قبل التوجيه، فاستشرف لكلامه أصحاب رسول الله ﷺ، فلمّا كان الغد[٤] دعا عليًّا عليه السلام [فبعثه إليهم] فاصطفاه بهذه المنقبة، وسمّاه كرّارًا غير فرّار، وسمّاه[٥] [الله] محبًّا لله ولرسوله، وأخبر[٦] أنّ الله ورسوله يحبّانه.

وإنّما قدّمنا هذا الشرح والبيان دليلًا على ما أردنا، وقوّةً لما نحن مبيّنوه من أمر الجبر والتفويض، والمنزلة بين المنزلتين، وبالله العون والقوّة وعليه نتوكّل في جميع أمورنا، فإنّا نبدأ الآن من ذلك بقول الصادق عليه السلام: "لا جبر ولا تفويض ولكن منزلة بين المنزلتين، وهي صحّة الخلقة وتخلية السرب، والمهلة في الوقت ومثل الزاد والراحلة، والسبب المهيج للفاعل على ما فعله"، فهذه خمسة أشياء جمع بها الصادق عليه السلام جوامع الفضل، فإذا نقص العبد منها خلّة، كان العمل عنه مطروحًا بحسبه، فأخبر الصادق عليه السلام بأصل ما يجب على الناس من طلب

(١) في الأصل: "ينقلها" وما أثبتناه من المصدر.
(٢) في المصدر: آل رسول الله ﷺ.
(٣) سورة الأحزاب ، الآية : ٣٣:٥٧.
(٤) في الأصل: "الغداة" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) في المصدر: فسماه.
(٦) في المصدر: فأخبر.

معرفته ونطق الكتاب بتصديقه، فشهدت[١] بذلك محكمات آيات[٢] وأحاديث رسوله، لأنّ الرسول ﷺ لم يعد شيء[٣] من قوله وأقاويلهم حدود القرآن، فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدها من التنزيل، فوجد لها موافق عليها ودليل[٤]، كان الاقتداء بها فرضًا لا يتعداه إلّا أهل العناد كما ذكرنا في أوّل الكتاب، ولما التمسنا تحقيق ما قاله الصادق عليه السلام من المنزلة بين المنزلتين وإنكاره الجبر والتفويض، وجدنا الكتاب قد شهد له، وصدق مقالته في هذا، وخبر عنه -أيضًا- موافق لهذا أنّ الصادق عليه السلام سُئِل: هل أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال الصادق عليه السلام: "هو أعدل من ذلك"، فقيل [له]: فهل فوّض إليهم؟ فقال عليه السلام: "هو أعزّ وأقهر لهم من ذلك". وروي عنه عليه السلام أنّه قال: "الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أنّ الأمر مفوّض إليه، فقد وهّن الله في سلطانه، فهو هالك، ورجل يزعم أنّ الله جلّ وعزّ أجبر العباد على المعاصي، وكلّفهم ما لا يطيقون، فقد ظلم الله في حكمه، فهو هالك، ورجل يزعم أنّ الله كلّف العباد ما يطيقون، ولم يكلّفهم ما لا يطيقون، فإذا أحسن حمد الله، وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ"، فأخبر عليه السلام أنّ من تقلّد الجبر والتفويض ودان بهما، فهو على خلاف الحق ، فقد شرحت الجبر الذي مَنْ دان به يلزمه[٥] الخطأ، وأنّ الّذي يتقلّد التفويض يلزمه الباطل، فصارت المنزلة بين المنزلتين بينهما.

ثمّ قال عليه السلام: "واضرب لكلّ باب من هذه الأبواب مثلًا يقرب المعنى للطالب ، ويسهل له البحث عن شرحه، تشهد[٦] به محكمات آيات الكتاب، وتحقق[٧] تصديقه عند ذوي الألباب، وبالله التوفيق والعصمة.

(١) في الأصل: "فشهد" وما أثبتناه أنسب للسياق.
(٢) في الأصل: "آياته" وما أثبتناه من المصدر.
(٣) في المصدر: لا يعدون شيئاً.
(٤) في المصدر: موافقاً وعليها دليلًا.
(٥) في الأصل: "لزمه" وما أثبتناه من المصدر.
(٦) في الأصل: "يشهد" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) في الأصل: "يحقق" وما أثبتناه من المصدر.

فأمّا الجبر الّذي يلزم من دان به الخطأ، فهو [قول] مَنْ زعم أنّ الله جلّ وعزّ أجبر[١] العباد على المعاصي وعاقبهم عليها، ومَنْ قال بهذا القول، فقد ظلم الله في حكمه وكذبه، وردّ عليه قوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[٢] ، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[٣] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٤]، مع آي كثيرة في ذكر هذا فمن زعم أنّ الله يجبر[٥] على المعاصي فقد أحال بذنبه على الله، وقد ظلمه في عقوبته، ومَنْ ظلم الله فقد كذّب كتابه، ومَنْ كذّب كتابه فقد لزمه الكفر بإجماع[٦] الأمّة، ومثل ذلك مثل رجل ملك عبدًا مملوكًا لا يملك نفسه، ولا يملك عرضًا من عرض الدنيا، ويعلم مولاه ذلك منه، فأمره على علم منه بالمصير إلى السوق لحاجة يأتيه بها، ولم يملكه ثمن ما يأتيه به من حاجته، وعلم المالك أنّ على الحاجة رقيبًا لا يطمع أحد في أخذها منه إلّا بما يرضى به من الثمن، وقد وصف مالك هذا العبد نفسه بالعدل والنصفة وإظهار الحكمة ، ونفي الجور وأوعد عبده إن لم يأته بحاجته أن يعاقبه على علم منه بالرقيب الّذي على حاجته أنه سيمنعه ، وعلمه[٧] أنّ المملوك لا يملك ثمنها، ولم يملكه ذلك، فلمّا جاء[٨] العبد إلى السوق وجاء ليأخذ حاجته الّتي بعثه المولى لها، وجد عليها مانعًا يمنع منها إلّا بشراء، وليس يملك العبد ثمنها، فانصرف إلى مولاه خائبًا بغير قضاء حاجته، فاغتاظ مولاه من ذلك وعاقبه عليه، أليس يجب في عدله وحكمه[٩] أن لا يعاقبه، وهو يعلم أنّ عبده لا يملك عرضًا من عروض الدنيا ولم يملكه ثمن حاجته؟ ، فإن عاقبه عاقبه ظالمًا متعدّيًا عليه مبطلًا ؛ لما وصف من عدله وحكمته ونصفته، وإن لم يعاقبه كذّب نفسه في وعيده إيّاه

(١) في الأصل: "جبر" وما أثبتنه من المصدر.
(٢) سورة الكهف ، الآية : ١٨:٤٩.
(٣) سورة الحجّ ، الآية : ٢٢:١٠.
(٤) سورة يونس ، الآية : ١٠:٤٤.
(٥) في المصدر: إنّه مجبر.
(٦) في المصدر: باجتماع.
(٧) في المصدر: وعلم.
(٨) في المصدر: صار.
(٩) في الأصل: "وحكمته" وما أثبتناه من المصدر.

حين أوعده بالكذب والظلم اللّذين ينفيان العدل والحكمة ، تعالى عمّا يقولون علوًا كبيرًا، فمن دان بالجبر أو بما يدعو إلى الجبر، فقد ظلم الله، ونسبه إلى الجور والعدوان، إذ أوجب على من أجبر[ه] العقوبة، ومَنْ زعم أنّ الله أجبر العباد فقد أوجب على قياس قوله: إنّ الله يدفع عنهم العقوبة، ومَنْ زعم أنّ الله يدفع[١] عن أهل المعاصي العذاب فقد كذب الله في وعيده، حيث يقول: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٢] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾[٣] ، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[٤]، مع آي كثيرة في هذا الفن ممّن[٥] كذب وعيد الله [و]يلزمه في تكذيبه آية من كتاب الله الكفر، وهو ممّن قال الله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٦]، بل نقول[٧]: إنّ الله جلّ وعزّ يجازي[٨] العباد على أعمالهم ويعاقبهم على أفعالهم بالاستطاعة الّتي ملكهم الله إيّاها، وأمرهم[٩] ونهاهم بذلك ونطق[١٠] كتابه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[١١] ، وقال جلّ ذكره: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا

(١) في الأصل: "يرفع" وما أثبتناه من المصدر.
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢:٨١.
(٣) سورة النساء ، الآية : ٤:١٠.
(٤) سورة النساء ، الآية : ٤:٥٦.
(٥) في الأصل: "فمن" وما أثبتناه من المصدر.
(٦) سورة البقرة ، الآية : ٢:٨٥.
(٧) في الأصل: "تقول" وما أثبتناه من المصدر.
(٨) في المصدر: جازى.
(٩) في المصدر: فأمرهم.
(١٠) في الأصل: "نطق" وما أثبتناه من المصدر.
(١١) سورة الأنعام ، الآية : ٦:١٦٠.

بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ ﴾[1] ، وقال: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لاَ ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[2] فهذه آيات محكمات تنفي الجبر ومن دان به، ومثلها في القرآن كثير، اختصرنا ذلك لئلّا يطول الكتاب وبالله التوفيق.

وأمّا التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام وأخطأ[3] مَنْ دان به وتقلده، فهو قول القائل: إنّ الله جلّ ذكره فوّض إلى العباد اختيار أمره ونهيه وأهملهم.

وفي هذا كلام دقيق لمن يذهب إلى تحريره ودقّته ، وإلى هذا ذهب الأئمّة المهتدية من عترة الرسول صلى الله عليه وآله فإنّهم قالوا: لو فوض إليهم على جهة الإهمال، لكان لازمًا له رضا ما اختاروه، واستوجبوا منه الثواب، ولم يكن عليهم فيما جنوه العقاب إذا كان الإهمال واقعًا، وتنصرف هذه المقالة على معنيين: إمّا أن يكون[4] العباد تظاهروا[5] عليه ، فألزموه[6] قبول اختيارهم بآرائهم، ضرورة كره ذلك أم أحبّ، فقد لزمه الوهن، ويكون[7] عزّ و جلّ عجز عن تعبدهم بالأمر والنهي، على إرادته كرهوا أو أحبّوا، ففوّض أمره ونهيه إليهم وأجراهما على محبّتهم، إذ عجز عن تعبّدهم بإرادته، فجعل الاختيار إليهم في الكفر والإيمان، ومثل ذلك مثل رجل ملك عبدًا ابتاعه ليخدمه، ويعرف له فضل ولايته، ويقف عند أمره ونهيه، وادّعى مالك العبد أنّه قاهر عزيز حكيم، فأمر عبده ونهاه، ووعده على اتباع امره عظيم الثواب، وأوعده على معصيته أليم العقاب، فخالف العبد إرادة مالكه، ولم يقف عند أمره ونهيه، فأيّ أمر أمره، أو أيّ[8] نهي نهاه عنه لم يأته على إرادة المولى، بل كان العبد يتّبع إرادة نفسه واتباع هواه، ولا يطيق المولى أن يرده إلى اتباع أمره ونهيه والوقوف على

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٣:٣٠.
(٢) سورة غافر ، الآية : ٤٠:١٧.
(٣) في الأصل: "وخطأ" وما أثبتناه من المصدر.
(٤) في الأصل: "تكون" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) في الأصل: "ظاهروا" وما أثبتناه من المصدر.
(٦) في الأصل: "والزموه" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) في المصدر: أو يكون.
(٨) في الأصل: "أمر واي نهي" وما أثبتناه من المصدر.

إرادته، وفوّض[١] اختيار أمره ونهيه إليه ورضي منه بكلّ ما يفعله[٢] على إرادة العبد، لا على إرادة المالك وبعثه في بعض حوائجه، وسمّى له الحاجة وخالف[٣] على مولاه، وقصد لإرادة نفسه واتّبع[٤] هواه، فلمّا رجع إلى مولاه نظر إلى ما أتاه به فإذا هو خلاف ما أمره به، فقال له: لم أتيتني بخلاف ما أمرتك؟ فقال العبد: اتكلت على تفويضك الأمر إليَّ واتبعت[٥] هواي وإرادتي؛ لأنّ المفوّض إليه غير محظور عليه، فاستحال التفويض، أوليس يجب على هذا السبب إمّا أن يكون المالك للعبد قادرًا يأمر[٦] عبده باتباع أمره ونهيه على إرادته لا على إرادة العبد، ويملكه من الطاقة بقدر ما يأمره به وينهاه عنه، فإذا أمره بأمرٍ ونهاه عن نهيٍ عرّفه الثواب والعقاب عليهما، وحذّره ورغّبه بصفة ثوابه وعقابه، ليعرف العبد قدرة مولاه بما ملكه من الطاعة[٧] لأمره ونهيه وترغيبه وترهيبه، فيكون عدله وإنصافه شاملاً له، وحجّته واضحة عليه للإعذار[٨] والإنذار، فإذا اتّبع العبد أمر مولاه جازاه، وإذا لم يزدجر عن نهيه عاقبه، أو يكون عاجزاً غير قادر، ففوّض أمره إليه أحسن أم أساء أطاع أم عصى، عاجزاً عن عقوبته وردّه إلى اتباع أمره.

وفي إثبات[٩] العجز نفي القدرة والتألّه وإبطال الأمر والنهي والثواب والعقاب ومخالفة الكتاب، إذ يقول: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[١٠]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[١١]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ

(١) في المصدر: ففوض.
(٢) في المصدر: فعله.
(٣) في المصدر: فخالف.
(٤) في الأصل: "واتباع" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) في المصدر: فاتبعت.
(٦) في الأصل: "بأمره" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) في المصدر: الطاقة.
(٨) في الأصل: "بالاعذار" وما أثبتناه من المصدر.
(٩) في الأصل: "ثبات" وما أثبتناه من المصدر.
(١٠) سورة الزمر، الآية : ٣٩:٧.
(١١) سورة آل عمران ، الآية : ٣:١٠٢.

الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ﴾[1] ، وقوله: ﴿وَاعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[2] وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾[3].

ومَنْ زعم أنّ الله تعالى فوّض أمره ونهيه إلى عباده فقد أثبت عليه العجز، وأوجب عليه قبول كلّ ما عملوا من خير وشر، وأبطل أمر الله ونهيه ووعده ووعيده، لعلّه ما زعم أنّ الله فوّضها[4] إليه ؛ لأنّ المفوّض إليه يعمل بمشيئته، فإن شاء الكفر، أو الإيمان كان غير مردود عليه ولا محظور، فمن دان بالتفويض على هذا المعنى فقد أبطل جميع ما ذكرناه من وعده ووعيده وأمره ونهيه، وهو من أهل هذه الآية: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[5] تعالى الله عمّا يدين [به] أهل التفويض علواً كبيرًا.

ولكن نقول: إنّ الله عزّ وجلّ خلق الخلق بقدرته وملّكهم استطاعة تعبدهم بها، فأمرهم ونهاهم بما أراد، وقبل منهم اتّباع أمره ورضي بذلك لهم، ونهاهم من معصيته وذمّ من عصاه، وعاقبه عليها ولله الخيرة في الأمر والنهي يختار ما يريد، ويأمر به، وينهى عمّا يكره، ويعاقب عليه بالاستطاعة الّتي ملكها عباده لاتباع أمره واجتناب معاصيه ؛ لأنّه ظاهر العدل والنصفة والحكمة البالغة، بالغ الحجّة بالإعذار والإنذار، وإليه الصفوة يصطفي من عباده من يشاء ؛ لتبليغ رسالته واحتجاجه على عباده اصطفى محمّدًا ﷺ وبعثه برسالاته إلى خلقه، فقال من قال من كفّار قومه حسدًا واستكبارًا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[6] يعني بذلك أميّة بن أبي الصلت وأبي مسعود الثقفي، فأبطل الله

(١) سورة الذاريات ، الآية : ٥١:٥٦-٥٧.
(٢) سورة النساء ، الآية : ٤:٣٦.
(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٨:٢٠.
(٤) في الأصل: "فوض" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) سورة البقرة ، الآية : ٢:٨٥.
(٦) سورة الزخرف ، الآية : ٤٣:٣١.

اختيارهم، ولم يجز لهم آراءهم حيث يقول: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[١] ؛ ولذلك[٢] اختار من الأمور ما أحبّ ونهى عمّا كره، فمن أطاعه أثابه، ومن عصاه عاقبه ولو فوّض [به] اختيار أمره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار أميّة بن أبي الصلت وأبي مسعود الثقفي، إذ كانا عندهم أفضل من محمّد ﷺ.

فلذا[٣] أدّب الله المؤمنين بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[٤] فلم يجز لهم الاختيار بأهوائهم، ولم يقبل منهم ألا اتباع أمره واجتناب نهيه على يدي من اصطفاه، فمن أطاعه رشد، ومن عصاه ضلّ وغوى، ولزمته الحجّة بما ملكه من الاستطاعة لاتباع أمره واجتناب نهيه، فمن أجل ذلك حرمه ثوابه وأنزل به عقابه.

وهذا القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض [و]بذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السلام عباية بن ربعي الأسدي حين سأله عن الاستطاعة الّتي بها يقوم ويقعد ويفعل، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: "سألت عن الاستطاعة تملكها من دون الله، أو مع الله؟" فسكت عباية، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: "قل يا عباية" قال: وما أقول؟ قال عليه السلام: "إن قلت إنّك تملكها مع الله قتلتك، وإن قلت تملكها من دون الله قتلتك ، "قال عباية: فما أقول يا أمير المؤمنين؟ قال عليه السلام: "تقول إنّك تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن يملّكها إيّاك كان ذلك من عطائه، وإن يسلبكها كان ذلك من بلائه، هو المالك لما ملكك والقادر على ما عليه أقدرك، أمّا سمعت الناس يسألون الحول والقوّة حين يقولون لا حول ولا قوّة إلّا بالله" ، قال عباية: وما تأويلها يا أمير المؤمنين؟ قال عليه السلام: "لا حول عن معاصي الله إلّا بعصمة الله ولا قوّة لنا على طاعة الله إلّا بعون الله" قال: فوثب عباية، فقبّل يديه ورجليه.

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٣٢:٤٣.
(٢) في الأصل: "وبذلك" وما أثبتناه من المصدر.
(٣) في المصدر: فلمّا.
(٤) سورة الأحزاب ، الآية : ٣٦:٣٣.

وروي عن أمير المؤمنين ﷺ حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة الله، قال: يا أمير المؤمنين بماذا[1] عرفت ربّك؟ ، قال ﷺ: "بالتمييز الّذي خوّلني والعقل الّذي دلّني" قال: أفمجبول أنت عليه؟ قال: "لو كنت مجبولًا ما كنت محمودًا على إحسان، ولا مذمومًا على إساءة، وكان المحسن أولى باللائمة من المسيء فعلمت أنّ الله قديم[2] باق وما سواه حادث، وليس القديم الباقي كالحادث الزائل[3]" ، قال نجدة: أجدك أصبحت حكيماً يا أمير المؤمنين؟ قال: "أصبحت مخيّرًا فإن أتيت السيئة بمكان الحسنة، فأنا المعاقب عليها".

وروي عن أمير المؤمنين ﷺ أنّه قال لرجل سأله بعد انصرافه من الشام، فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن خروجنا إلى الشام بقضاء وقدر؟ قال ﷺ: "نعم يا شيخ، ما علوتم تلعة ولا هبطتم واديًا إلّا بقضاء وقدر من الله ،" فقال الشيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين، فقال ﷺ: "مه يا شيخ، فإنّ الله قد عظّم أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون وفي انصرافكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من أموركم مكرهين ولا [إليه] مضطرين، لعلّك ظننت أنّه قضاء حتم وقدر لازم، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب والعقاب ، ولسقط الوعد والوعيد ولما ألزمت الأشياء أهلها على الحقائق، ذلك مقالة عبدة الأوثان وأولياء الشيطان، إنّ الله جلّ وعزّ أمر تخييرًا ونهى تحذيرًا، ولم يطع مكرهًا ، ولم يعص مغلوبًا، ولم يخلق السماوات والأرض وما بينهما باطلًا، ذلك ظنّ الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار، فقام الشيخ، فقبّل رأس أمير المؤمنين ﷺ، وأنشأ يقول:

أَنْتَ الإمَامُ الَّذِي نَرْجُو بِطَاعِتِهِ ... يَوْمَ النَّجَاةِ مِنَ الرَّحْمنَ غُفْرَانا
أَوضَحْتَ مِنْ دِينِنا مَا كَان مَلْتَبِساً ... جَزَاكَ رَبُّكَ عَنَّا فِيهِ رِضْوَانا
فَلَيْسَ مَعذِرَةً فِي فِعْلِ فَاحِشَةً ... قَدْ كُنْتَ رَاكِبَهَا[4] ظُلْماً وَعِصْيَانَا[5]

(١) في الأصل: "بما" وما أثبتناه من المصدر.
(٢) في المصدر: قائم.
(٣) في المصدر: وما دونه حدث حائل، زائل وليس القديم الباقي كالحدث الزائل.
(٤) في الأصل: "عندي لراكبها" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) الشعر من بحر البَسيط.

فقد دلّ أمير المؤمنين عليه السلام على موافقة الكتاب ، ونفي الجبر والتفويض اللذين يلزمان من دان بهما وتقلدهما الباطل والكفر، وتكذيب الكتاب ، ونعوذ بالله من الضلالة والكفر، ولسنا ندين بجبر ولا تفويض، لكنّا نقول بمنزلة بين المنزلتين وهو الامتحان والاختبار بالاستطاعة الّتي ملكنا الله وتعبدّنا بها على ما شهد به الكتاب ودان به الأئمّة الأبرار من آل الرسول صلى الله عليه وآله.

ومثل الاختبار بالاستطاعة مثل رجلٍ ملك عبدًا ، وملك مالًا كثيرًا أحبّ أن يختبر عبده على علم منه بما يأول اليه، فملكه من ماله بعض ما أحبّ وأوقفه[١] على أمور عرفها العبد، فأمره أن يصرف ذلك المال فيها، ونهاه عن أشياء[٢] لم يحبّها وتقدّم إليه أن يجتنبها، ولا ينفق من ماله فيها، والمال ينصرف[٣] في أي الوجهين فصرف العبد[٤] أحدهما في اتباع أمر المولى ورضاه، والآخر صرفه في اتباع نهيه وسخطه، وأسكنه دارًا اختبارًا[٥] أعلمه أنّه غير دائم له السكنى في الدار، وأنّ له دارًا غيرها وهو مخرجه إليها، فيها ثواب وعقاب دائمان، فإن أنفذ العبد المال الذي ملّكه مولاه في الوجه الذي أمره به جعل له ذلك الثواب الدائم في تلك الدّار التي أعلمه أنّه مخرجه إليها، وإن أنفق المال في الوجه الّذي نهاه عن إنفاقه فيه، جعل له ذلك العقاب الدائم في دار الخلود [و]قد حدّ المولى في ذلك حدًّا معروفًا، وهو المسكن الّذي أسكنه في الدار الأولى، فإذا بلغ الحدّ استبدل[٦] المولى بذلك المال[٧] وبالعبد على أنّه لم يزل مالكًا للمال وللعبد في الأوقات كلّها، إلّا أنّه وعد أن لا يسلبه ذلك المال ما كان في تلك الدار الأولى، إلى أن يستتم سكناه فيها فوقى له؛ لأنّ من صفات المولى العدل [و]الوفاء والنصفة والحكمة، أوليس يجب إن كان ذلك العبد صرف ذلك المال في الوجه المأمور به أن

(١) في المصدر: ووقفه.
(٢) المصدر: أسباب.
(٣) في المصدر: يتصرف.
(٤) في المصدر: المال.
(٥) في المصدر: دار اختبار.
(٦) في المصدر: استبدل.
(٧) في المصدر: بالمال.

يفي له بما وعده من الثواب، وتفضل عليه بأن يستعمله[١] في دار فانية، وأثابه على طاعته فيها نعيمًا دائمًا في دار باقية دائمة.

وإن صرف العبد المال الذي ملّكه مولاه إيّاه أيّام سكناه في تلك الدار الأولى في الوجه المنهي عنه، وخالف أمر مولاه، كذلك تجب عليه العقوبة الدائمة الّتي حذّره إيّاها، غير ظالم له، لما تقدّم إليه وأعلمه وعرفه وأوجب له الوفاء بوعده ووعيده، بذلك يوصف القاهر القادر[٢].

[و] أمّا المولى، فهو الله جلّ وعزّ، وأمّا العبد، فهو ابن آدم المخلوق والمال قدرة الله الواسعة، ومحنته إظهار الحكمة والقدرة، والدار الفانية هي الدنيا وبعض المال الذي ملكه مولاه هو الاستطاعة [الّتي ملّك ابن آدم، والأمور الّتي أمر الله بصرف المال إليها هو الاستطاعة] لاتباع الأنبياء ، والإقرار بما أوردوه عن الله جلّ وعزّ واجتناب الأشياء[٣] الّتي نهى عنها هي طرق إبليس، وأمّا وعده، فالنعيم الدائم وهي الجنّة، وأمّا الدار الفانية، فهي الدنيا، وأمّا الدار الأخرى فهي الدار الباقية، وهي الآخرة، والقول بين الجبر والتفويض هو الاختبار والامتحان والبلوى بالاستطاعة الّتي ملك العبد.

وشرحها في الخمسة[٤] الأمثال الّتي ذكرها الصادق عليه السلام أنهّا جمعت جوامع الفضل وأنا مفسّرها بشواهد من القرآن والبيان إن شاء الله.

"تفسير صحّة الخلقة" :

أمّا قول الصادق عليه السلام، فإن معنى[٥] كمال الخلق للإنسان [و]كمال الحواس وثبات العقل والتمييز وإطلاق اللّسان بالنطق، وذلك قول الله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي

(١) في المصدر: استعمله.
(٢) في المصدر: القادر القاهر.
(٣) في المصدر: الأسباب.
(٤) في الأصل: "خمسة" وما أثبتناه من المصدر.
(٥) في المصدر: معناه.

﴿الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[١].

فقد أخبر عزّ وجلّ عن تفضيله بني آدم على سائر خلقه من البهائم والسباع ودواب البحر والطير، وكلّ ذي حركة تدركه حواسّ بني آدم بتمييز العقل والنطق وذلك قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[٢] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۝٦ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[٣] [و] في آيات كثيرة، فأوّل نعمة الله على الإنسان صحّة عقله وتفضيله على كثير من خلقه بكمال العقل وتمييز البيان، وذلك أنّ كلّ[٤] ذي حركة على بسيط الأرض هو قائم بنفسه بحواسه مستكمل في ذاته، ففضّل بني آدم بالنطق الّذي ليس في غيره من الخلق المدرك بالحواس، فمن أجل النطق ملك الله ابن آدم غيره من الخلق حتّى صار آمرًا ناهيًا وغيره مسخّر له كما قال الله: ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[٥]، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾[٦]، وقال: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾[٧]؛ فمن أجل ذلك دعا الله الإنسان إلى اتباع أمره وإلى طاعته بتفضيله إيّاه باستواء الخلق وكمال النطق والمعرفة بعد أن ملّكهم استطاعة ما كان تعبدهم به بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا﴾[٨]، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[٩] وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾[١٠] وفي آيات كثيرة، فإذا

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٧: ٧٠.
(٢) سورة التين، الآية: ٩٥: ٤.
(٣) سورة الانفطار، الآية: ٨٢: ٦-٨.
(٤) في الأصل: "لكل" وما اثبتناه من المصدر.
(٥) سورة الحج، الآية: ٢٢: ٣٧.
(٦) سورة النحل، الآية: ١٦: ١٤.
(٧) سورة النحل، الآية: ١٦: ٥-٧.
(٨) سورة التغابن، الآية: ٦٤: ١٦.
(٩) سورة البقرة، الآية: ٢: ٢٨٦.
(١٠) سورة الطلاق، الآية: ٦٥: ٧.

سلب من العبد حاسة من حواسه رفع العمل عنه بحاسته كقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾[1] الآية ، فقد رفع عن كلّ من كان بهذه الصفة الجهاد وجميع الأعمال الّتي لا يقوم[2] بها إلاّ بها، وكذلك أوجب على ذي اليسار الحج والزكاة لما ملكه من استطاعة ذلك، ولم يوجب على الفقير الزكاة والحجّ ، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3] وقوله في الظهار: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[4] إلى قوله: ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[5] كلّ ذلك دليل على أنّ الله تبارك وتعالى لم يكلّف عباده إلّا ما ملّكهم استطاعته بقوّة العمل به ونهاهم عن مثل ذلك، فهذه صحّة الخلقة.

وأمّا قوله: "تخلية السرب" فهو الّذي ليس عليه رقيب يحظر عليه، ويمنعه العمل بما أمره الله به، وذلك قوله: فيمن استضعف وحظر عليه العمل، فلم يجد حيلة، ولا يهتدي[6]، سبيلًا [كما قال الله تعالى]: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾[7]، فأخبر أنّ المستضعف لم يخل سرية، وليس عليه من القول شيء إذا كان مطمئن القلب بالإيمان.

أمّا المهلة في الوقت فهو العمر الذي يمتع[8] الإنسان من حدّ ما تجب[9] عليه المعرفة إلى أجل الوقت، وذلك من وقت تمييزه وبلوغ الحلم [إلى أن]يأتيه أجله، فمن مات على طلب الحقّ، ولم يدرك كماله فهو على خير، وذلك قوله: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ

(١) سورة النور ، الآية : ٦١:٢٤، سورة الفتح ، الآية : ١٧:٤٨.
(٢) في الأصل: "تقوم" وما أثبتناه من المصدر.
(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٩٧:٣.
(٤) سورة المجادلة ، الآية : ٣:٥٨.
(٥) سورة المجادلة ، الآية : ٤:٥٨.
(٦) في الأصل: "ولم تهد" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) سورة النساء ، الآية : ٩٨:٤.
(٨) في الأصل: "يمنع" وما أثبتناه من المصدر.
(٩) في الأصل: "يجب" وما أثبتناه من المصدر.

وَرَسُولِهِ﴾[١] الآية ، وإن كان لم يعمل بكمال شرائعه لعلّة ما لم يمهله في الوقت إلى استتمام أمره، وقد حظر على البالغ ما لم يحظر على الطفل إذا لم يبلغ الحلم في قوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾[٢] الآية فلم يجعل عليهنّ حرجًا في إبداء الزينة للطفل [و]كذلك لا تجري[٣] عليه الأحكام.

وأمّا قوله: "الزاد" فمعناه الجدّة[٤] والبلغة التي يستعين بها العبد على ما أمره الله به، وذلك قوله: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾[٥] الآية ألا ترى أنّه قبل عذر من لم يجد ما ينفق وألزم الحجّة كل من أمكنته[٦] البلغة والراحلة للحجّ والجهاد وأشباه[٧] ذلك، وكذلك قبل عذر الفقراء، وأوجب لهم حقًّا في مال الأغنياء بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[٨] الآية فأمر بإعفائهم ولم يكلّفهم الإعداد لما لا يستطيعون، ولا يملكون.

وأمّا قوله: "[في] السبب المهيّج" فهو النيّة الّتي هي داعية الإنسان إلى جميع الأفعال وحاسّتها القلب، فمن فعل فعلًا، وكان بدين لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل الله منه عملًا إلّا بصدق النيّة، ولذلك[٩] أخبر الله عن المنافقين بقوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾[١٠] ، ثمّ أنزل الله على نبيّه ﷺ توبيخًا للمؤمنين: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[١١] الآية فإذا قال الرجل قولًا واعتقد في قوله دعته النيّة إلى تصديق القول بإظهار الفعل، وإذا لم يعتقد القول لم تتبيّن[١٢] حقيقته، وقد أجاز الله

(١) سورة النساء ، الآية : ٤:١٠٠.
(٢) سورة النور ، الآية : ٢٤:٣١.
(٣) في الأصل: "لا تجوز" وما أثبتناه من المصدر.
(٤) جدة: أي استغنى غنى لا فقر بعده، النهاية في غريب الحديث والأثر ٥ : ١٥٥- وجد.
(٥) سورة التوبة ، الآية : ٩:٩١.
(٦) في الأصل: "أمكنه" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) في الأصل: "وما أشبه" وما أثبتناه من المصدر.
(٨) سورة البقرة ، الآية : ٢:٢٧٣.
(٩) في الأصل: "كذلك" وما أثبتناه من المصدر.
(١٠) سورة آل عمران ، الآية : ٣:١٦٧.
(١١) سورة الصف ، الآية : ٦١:٢.
(١٢) في الأصل: "يتبين" وما أثبتناه من المصدر.

صدق النيّة وإن كان الفعل غير موافق لها لعلّة مانع يمنع من إظهار الفعل في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾[1] وقوله: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾[2] الآية فدلّ القرآن وأخبار الرسول ﷺ أنّ القلب مالك لجميع الحواس يصحّح أفعالها، ولا يبطل ما يصحّح القلب شيء.

فهذا شرح جميع الخمسة الأمثال التي ذكرها الصادق عليه السلام أنّها تجمع المنزلة بين المنزلتين وهما الجبر والتفويض، فإذا اجتمع في الإنسان كمال هذه الخمسة الأمثال، وجب عليه العمل كملًا لما أمره به الله ورسوله[3] وإذا نقص العبد منها خلّة كان العمل بها[4] مطروحًا بحسب ذلك.

فأمّا شواهد القرآن على الاختبار[5] والبلوى بالاستطاعة الّتي تجمع القول بين القولين فكثيرة ، ومن[6] ذلك قوله : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾[7]، وقال: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[8] ، وقال: ﴿الم ۝ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[9] ، وقال في الفتن الّتي معناها الاختبار: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ﴾[10] الآية وقال في قصة قوم موسى عليه السلام: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾[11] وقول موسى عليه السلام: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ﴾[12] أي اختبارك فهذه[13]

(١) سورة النحل ، الآية : ١٦:١٠٦.
(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢:٢٢٥، سورة المائدة ، الآية : ٥:٨٩.
(٣) في المصدر: أمر الله عزّ وجلّ به.
(٤) في المصدر: عنها.
(٥) في الأصل: "الاختيار" وما أثبتناه من المصدر.
(٦) في الأصل: "فمن" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) سورة محمّد ، الآية : ٤٧:٣١.
(٨) سورة الأعراف ، الآية : ٧:١٨٢، سورة القلم ، الآية : ٦٨:٤٤.
(٩) سورة العنكبوت ، الآية : ٢٩:١-٢.
(١٠) سورة ص ، الآية : ٣٨:٣٤.
(١١) سورة طه ، الآية : ٢٠:٨٥.
(١٢)سورة الأعراف ، الآية : ٧: ١٥٥.
(١٣)في الأصل: "هذه" وما أثبتناه من المصدر.

الآيات يقاس بعضها ببعض ويشهد بعضها لبعض.

وأمّا آيات البلوى بمعنى[١] الاختبار فقوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾[٢]، وقوله: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾[٣]، وقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾[٤]، وقوله: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[٥]، وقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[٦] وقوله: ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾[٧]، وكل ما كان في القرآن من بلوى هذه الآيات التي شرح أوّلها، فهي اختبار، وأمثالها في القرآن كثيرة[٨]، فهي إثبات الاختبار والبلوى أنّ الله جلّ وعزّ لم يخلق الخلق عبثًا، ولا أهملهم سدى ولا أظهر حكمته لعبًا [و]بذلك أخبر في قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾[٩] فإن قال قائل: فلم يعلم الله ما يكون من العباد حتّى اختبرهم؟، قلنا: بلى، قد علم ما يكون منهم قبل كونه، وذلك قوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[١٠]، وإنّما اختبرهم ليعلمهم عدله، ولا يعذّبهم إلّا بحجّة بعد الفعل، وقد أخبر بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾[١١] وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[١٢]، وقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾[١٣] فالاختيار من الله بالاستطاعة الّتي

(١) في الأصل: "لبعض" وما أثبتناه من المصدر.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٥:٤٨، سورة الأنعام، الآية: ٦:١٦٥.
(٣) سورة آل عمران، الآية: ٣:١٥٢.
(٤) سورة القلم، الآية: ٦٨:١٧.
(٥) سورة الملك، الآية: ٦٧:٢.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢:١٢٤.
(٧) سورة محمّد، الآية: ٤٧:٤.
(٨) في الأصل: "كثير" وما أثبتناه من المصدر.
(٩) سورة المؤمنون، الآية: ٢٣:١١٥.
(١٠) سورة الأنعام، الآية: ٦:٢٨.
(١١) سورة طه، الآية: ٢٠:١٣٤.
(١٢) سورة الإسراء، الآية: ١٧:١٥.
(١٣) سورة النساء، الآية: ٤:١٦٥.

ملكها عبده، وهو القول بين الجبر والتفويض [و]بهذا نطق القرآن وجرت الأخبار عن الأئمّة من آل الرسول ﷺ.

فإن قالوا: ما الحجّة في قول الله: ﴿ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[1] ، وما أشبهها؟ قيل: مجاز هذه الآية[2] كلّها على معنيين، أمّا أحدهما: فإخبار عن قدرته، أي إنّه قادر على هداية من يشاء، وضلالة من يشاء، وإذا أجبرهم بقدرته على أحدهما لم يجب لهم ثواب، ولا عليهم عقاب على نحو ما شرحنا[3] في الكتاب، والمعنى الآخر: أنّ الهداية منه تعريفه كقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾[4] أي عرفناهم فلو أجبرهم[5] على الهدى لم يقدروا أن يضلّوا ، وليس كلّما[6] وردت آية مشبّهة[7] كانت الآية حجّة على محكم الآيات[8] اللواتي أمرنا بالأخذ بها، من ذلك قوله: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾[9] الآية ، وقال تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ أي أحكمه وأشرحه ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[10].

وفّقنا الله وإياكم من[11] القول والعمل لما يحبّ ويرضى، وجنّبنا وإيّاكم معاصيه بمنّه وفضله، والحمد لله كثيرًا كما هو أهله، وصلّى الله على محمّد وآله الطيبين، وحسبنا الله ونعم

(١) سورة النحل ، الآية : ١٦:٩٣، سورة فاطر ، الآية : ٣٥:٨.
(٢) في المصدر: الآيات.
(٣) في الأصل: "يشرحنا" وما أثبتناه من المصدر.
(٤) سورة فصّلت ، الآية : ٤١:١٧ .
(٥) في الأصل: "جبرهم" وما أثبتناه من المصدر.
(٦) في الأصل: "إذا" وما أثبتناه من المصدر.
(٧) في المصدر: مشتبهة.
(٨) في الأصل: "الآيات المحكمة" وما أثبتناه من المصدر.
(٩) سورة آل عمران ، الآية : ٣:٧.
(١٠) سورة الزمر ، الآية : ٣٩:١٧ و١٨ .
(١١) في المصدر: إلى.

الوكيل"[1].

انتهى كلامه صلوات الله عليه وسلامه والكتاب المنقولة منه هذه الرسالة الشريفة لا يخلو من سقم، وما اشتملت عليه من بعض العبارات الّتي هي غير معهودة في هذا الزمان، له نظائر كثيرة في الأحاديث، وذلك إمّا لتغيير بعض النسّاخ عن سهو، أو اشتباه، أو لأنّ المقام كان يقضي ذلك، وفهم السامعين كان يوجبه، وكانوا يستحسنونه ويقبلونه خاصة، أو غير ذلك ممّا يراه المتكلم البليغ مطابقًا لمقتضى الحال، ولذلك ترى في الأحاديث تفاوتًا عظيمًا في العبارات ؛ لأنّهم كانوا يكلّمون الناس على قدر عقولهم ومبلغ أفهامهم.

والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

تمت الرسالة بحمد الله على يد مؤلّفها العبد محمّد بن الحسن الحرّ العاملي عامله الله بلطفه الخفي، في أواخر شهر صفر سنة ست وسبعين بعد الألف من الهجرة النبوية على مشرفها. تمّ.

(١) تحف العقول على آل الرسول ﷺ، ابن شعبة الحرانّي: ٤٥٨-٤٧٥/ رسالته ﷺ في الردّ على أهل الجبر والتفويض، الاحتجاج للطبرسيّ ٢:٢٥١-٢٥٧/ رسالته ﷺ إلى أهل الأهواز في نفي الجبر والتفويض، رواه باختلاف، بحار الأنوار ٥:٦٨-٨١/ باب آخر وهو الباب الأوّل وفيه رسالة أبي الحسن الثالث ﷺ في الردّ على أهل الجبر... ح١، الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية ٣:٧-٢٦/ ٤٢ درة نجفية في رسالة الهادي ﷺ إلى أهل الأهواز.

المصادر و المراجع

* القرآن الكريم.

١- أجوبة المسائل المهنائية، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر المعروف بالعلامة الحلي،ت ٧٢٦هـ، مطبعة الخيام - قم،١٤٠١ هـ.

٢- الاحتجاج، أبو منصر أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي، ت ٥٤٨هـ، تحقيق محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ.

٣- إحياء علوم الدين، الغزالي، ت ٥٠٥ هـ، نشر دار الكتاب العربي - بيروت.

٤- اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، لشيخ الطائفة أبى جعفر الطوسي قدس سره، ت٤٦٠، تصحيح وتعليق مير داماد الأستارابادي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، نشر مؤسسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، بعثت - قم، ١٤٠٤هـ.

٥- الإرشاد، أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الشيخ المفيد، ت ٤١٣هـ، تحقيق مؤسسة آل البيت ﷺلإحياء التراث، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ.

٦- الأمالي، أبو جعفر الصدوق محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي، ت ٣٨١هـ تحقي ونشر مؤسسة البعثة، قم المقدسة، ١٤١٧هـ.

٧- الأمالي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، ت ٤٦٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، قم المقدسة، ١٤١٤هـ.

٨- بحار الأنوار، الشيخ محمد باقر المجلسي، ت ١١١هـ، مؤسسة الوفاء، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ.

٩- بصائر الدرجات، أبو جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ الصفار، ت ٢٩٠هـ، تحقيق ميرزا حسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، ١٤٠٤هـ.

١٠- تاج العروس، الزبيدي، ت ١٢٠٥هـ، تحقيق علي شبري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

١١- تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليه واله، أبى محمد الحسن بن على بن الحسين بن شعبة الحراني، ت ق٤، تحقيق وترجمه محمد باقر، مصحح علي أكبر غفاري، مطبعة چاپخانه اسلاميه، نشر انتشارات كتابچى، ١٣٧٦ ش.

١٢- التحفة العسجدية، الإمام يحيى بن الحسين، ت ٢٩٨هـ، نشر أبو أيمن للطباعة - صنعاء - الجمهورية اليمنية.

١٣- تحقيق الحسين أستاد ولي ،علي أكبر الغفاري، نشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٤- تفسير الرازي، محمّد بن الحسين الرازي الشافعي المعروف بالفخر الرازي، ت ٦٠٦هـ، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي.

١٥-تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، ابن كثير، ت ٧٧٤ هـ، تقديم يوسف عبد الرحمن المرعشلي، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .

١٦- تفسير القرآن المجيد، الشيخ المفيد، ت ٤١٣هـ، تحقيق السيد محمد علي أيازي، الطبعة الأولى، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، نشر مؤسسة بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي)، ١٤٢٤ هـ - ١٣٨٢ ش.

١٧- تفسير مجمع البيان، أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي، ت ٥٤٨هـ، تحقيق لجنة من العلماء والمحققين الاخصائيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، ١٤١٥هـ.

١٨- تفسيرالصراط المستقيم، السيد حسين البروجردي (قدس سره)، ت ١٣٤٠هـ، صححه وعلق عليه الشيخ غلام رضا بن علي أكبر مولانا البروجردي، المطبعة

الصدر – قم، نشر مؤسسة أنصاريان، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

١٩– تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ت ٨٥٢ هـ، نشر دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.

٢٠– التوحيد، أبو جعفر الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، ت ٣٨١هـ، تحقيق السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢١– الخصال، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، ت ٣٨١هـ، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامية التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، ١٤٠٣هـ.

٢٢– خصائص الأئمة، الشريف الرضي، ت ٤٠٦هـ، تحقيق محمد هادي الأميني، نشر مجمع البحوث الإسلامية – الآستانة الرضوية المقدسة – مشهد – إيران، ربيع الثاني ١٤٠٦هـ.

٢٣– الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية، الشيخ يوسف بن أحمد البحراني، ١١٨٦ هـ، تحقيق ونشر شركة دار المصطفى لإحياء التراث، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

٢٤– رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ت ٤٣٦هـ، تحقيق وتقديم السيد أحمد الحسيني / إعداد ، السيد مهدي الرجائي، المطبعة مطبعة سيد الشهداء – قم، نشر دار القرآن الكريم – قم، ١٤٠٥ هـ.

٢٥– رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، ت ٤٣٦هـ، تحقيق وتقديم السيد أحمد الحسيني، إعداد السيد مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء – قم، نشر دار القرآن الكريم – قم، ١٤٠٥هـ.

٢٦- رسائل الشهيد الثاني، الفقيه زين الدين علي الجبعي العاملي، ت ٩٦٥ هـ، منشورات مكتبة بصيرتي - قم، طبعة حجرية.

٢٧- رسائل المحقق الكركي، الشيخ علي بن الحسين الكركي، ت ٩٤٠هـ، تحقيق الشيخ محمد الحسون / إشراف السيد محمود المرعشي، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم، الطبعة الأولى، مطبعة الخيام - قم، ١٤٠٩ هـ .

٢٨- رضا الأستادي، الطبعة الأولى، مطبعة مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية المقدسة، نشر مجمع البحوث الإسلامية ، إيران - مشهد، ١٤٢١هـ - ١٣٧٩ ش.

٢٩- روضة الواعظين، محمد بن الفتال النيسابوري الشهيد، ت ٥٠٨هـ، منشورات الرضي، قم المقدسة.

٣٠- الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، شاذان بن جبرئيل القمي (ابن شاذان)، ت ٦٦٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق علي الشكرجي، ١٤٢٣هـ.

٣١- السرائر (موسوعة ابن إدريس الحلي)، ابن إدريس الحلي، ت ٥٩٨هـ ، تحقيق وتقديم السيد محمد مهدي الموسوي الخرسان، نشر العتبة العلوية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٢- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ت ٧٩٢هـ، نشر المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، مطبعة بيروت - المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ.

٣٣- شرح المواقف، القاضي الجرجاني، ت ٨١٦ هـ، تحقيق علي بن محمد الجرجاني، مطبعة السعادة - مصر، الطبعة الأولى، ت ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧م.

٣٤- شرح نهج البلاغة، عبدالحميد بن هبة الله بن الحسن بن أبي الحديد أبو حامد عز الدين، ت ٦٥٦هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه.

٣٥- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت ٣٩٣هـ، تحقيق أحمد عبدالغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ.

٣٦- الصحيفة السجادية، الإمام سيد الساجدين علي بن الحسين عليهما السلام، ت ٩٤هـ، دفتر نشر الهادي- قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٧- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، أبي القاسم علي بن موسى ابن طاووس الحلي، ت ٦٦٤هـ، الخيام، قم المقدسة، ١٣٩٩هـ.

٣٨- عدّة الداعي ونجاح الساعي، أحمد بن فهد الحلّي، ت ٨٤١هـ، تحقيق أحمد الموحدي القمي، مكتبة وجداني، قم المقدسة.

٣٩- علل الشرائع، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، ت ٣٨١هـ، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ.

٤٠- العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٥هـ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، قم المقدسة ١٤٠٩هـ.

٤١- عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر الصدوق محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ت ٣٨١هـ، انتشارات جيهان- طهران.

٤٢- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، ت ٢٢٤هـ، تحقيق محمد بن عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٤٣- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ت ٣٩٥ هـ، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٢هـ.

٤٤- الفصول الغروية في الأصول الفقهية ، الشيخ محمد حسين بن عبد الرحيم الطهراني الحائري، ت ١٢٥٠هـ، نشر دار إحياء العلوم الإسلامية، إيران - قم، ١٤٠٤هـ.

٤٥- الفصول المختارة، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد، ت ٤١٣ هـ، تحقيق السيد علي مير شريفي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣ م.

٤٦- فقه الرضا عليه السلام، علي ابن بابويه القمي، ت ٣٢٩هـ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة، نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام - مشهد المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ

٤٧. القاموس المحيط ، الفيروز آبادي، ت ٨١٧ هـ،

٤٨- الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، ت ٣٢٩هـ، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٦٣ ش.

٤٩- كتاب الأمالي، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد رحمه الله ، ت ٤١٣هـ،

٥٠- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلي قدس سره، ت ٧٢٦ هـ، تحقيق آية الله حسن زاده الآملي، المطبعة مؤسسة نشر الإسلامي - قم، نشر مؤسسة نشر الإسلامي - قم، ١٤١٧هـ.

٥١- كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسن بن بابويه القمّي، ت ٣٨١هـ، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٠٥هـ.

٥٢- كنز الفوائد، أبو الفتح محمّد بن عليّ الكراجكي، ت ٤٤٩هـ، مكتبة المصطفوي، قم المقدسة، ١٣٦٩ ش.

٥٣- لسان العرب، العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، ت ٧١١هـ، نشر أدب الحوزة، قم - إيران

٥٤- اللهوف في قتلى الطفوف، السيد ابن طاووس،ت ٦٦٤هـ، الطبعة الأولى، نشر أنوار الهدى - قم - ايران، مطبعة مهر، ت ١٤١٧هـ.

٥٥- الاختصاص، أبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، ت ٤١٣هـ، تحقيق علي أكبر الغفاري، السيد محمود الزرندي، نشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.

٥٦- المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء، محمد بن المرتضى المدعو بالمولى محسن الكاشاني، ت ١٠٩١ هـ، تحقيق صححه وعلق عليه، علي أكبر الغفاري، نشر دفتر انتشارات اسلامى وابسته به جامعه مدرسين حوزه علميه قم، الطبعة الثانية، مطبعة مهر - قم.

٥٧- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ت ٧٢١ هـ، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، نشر دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤ م.

٥٨- مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان الحلي، ت ق ٩، نشر منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠ م.

٥٩- المسائل العكبرية، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد (ره)، ت ٤١٣هـ، تحقيق علي أكبر الإلهي الخراساني، الطبعة الثانية، نشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٦٠- مستدرك الوسائل، حسين النوري الطبرسي، ت ١٣٢٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ.

٦١- المسلك في أصول الدين، نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد المحقق الحلي ﵀، ت ٦٧٦ هـ، تحقيق.

٦٢- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، ت ٢٤١هـ، دار صادر، بيروت، لبنان.

٦٣- مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ، نشر دار صادر - بيروت - لبنان.

٦٤- مصباح المتهجد، الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي، ت ٤٦٠هـ، الطبعة الأولى، نشر مؤسسة فقه الشيعة، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ- ١٩٩١ م.

٦٥- معالم التنزيل فى تفسير القرآن (تفسير البغوي)، البغوي، ت ٥١٠ هـ، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، مطبعة بيروت - دار المعرفة، نشر دار المعرفة.

٦٦- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيقي طارق بن عوض الله، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، ١٤١٥هـ.

٦٧- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، ت ٥٤٨هـ، تحقيق ومراجعة محمد سيد كيلاني، نشردار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ.

٦٨- من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسن بن بابويه القمّي، ت ٣٨٠هـ، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٠٤هـ.

٦٩- مناقب آل أبي طالب، أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن شهر آشوب، ت ٥٨٨هـ، تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.

٧٠- المناقب، الموفق بن أحمد بن محمّد المكي الخوارزمي، ت ٥٦٨هـ، تحقيق مالك المحمودي، مؤسسة سيد الشهداء ﵇، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، ٥٦٨هـ.

٧١- منية المريد، الشيخ زين الدين بن علي العاملي قدس سره المعروف الشهيد الثاني، ت ٩٦٥هـ، تحقيق رضا المختاري، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩هـ - ١٣٦٨ ش.

٧٢- المواقف ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، ت ٧٥٦هـ ، تحقيق ومراجعة عبد الرحمن عميرة، نشر دار الجيل، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧٣- الهداية، أبو جعفر الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي، ت ٣٨١هـ، تحقيق ونشر مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم المقدسة، ١٤١٨هـ.

٧٤- الوافي، محمد محسن المشتهر بالفيض الكاشاني، ت ١٠٩١هـ، تحقيق ضياء الدين الحسيني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان، ١٤٠٦هـ.

٧٥- وسائل الشيعة (آل البيت)، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، ت ١١٠٤ هـ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الثانية، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة، مطبعة مهر - قم، ت ١٤١٤هـ.

وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ